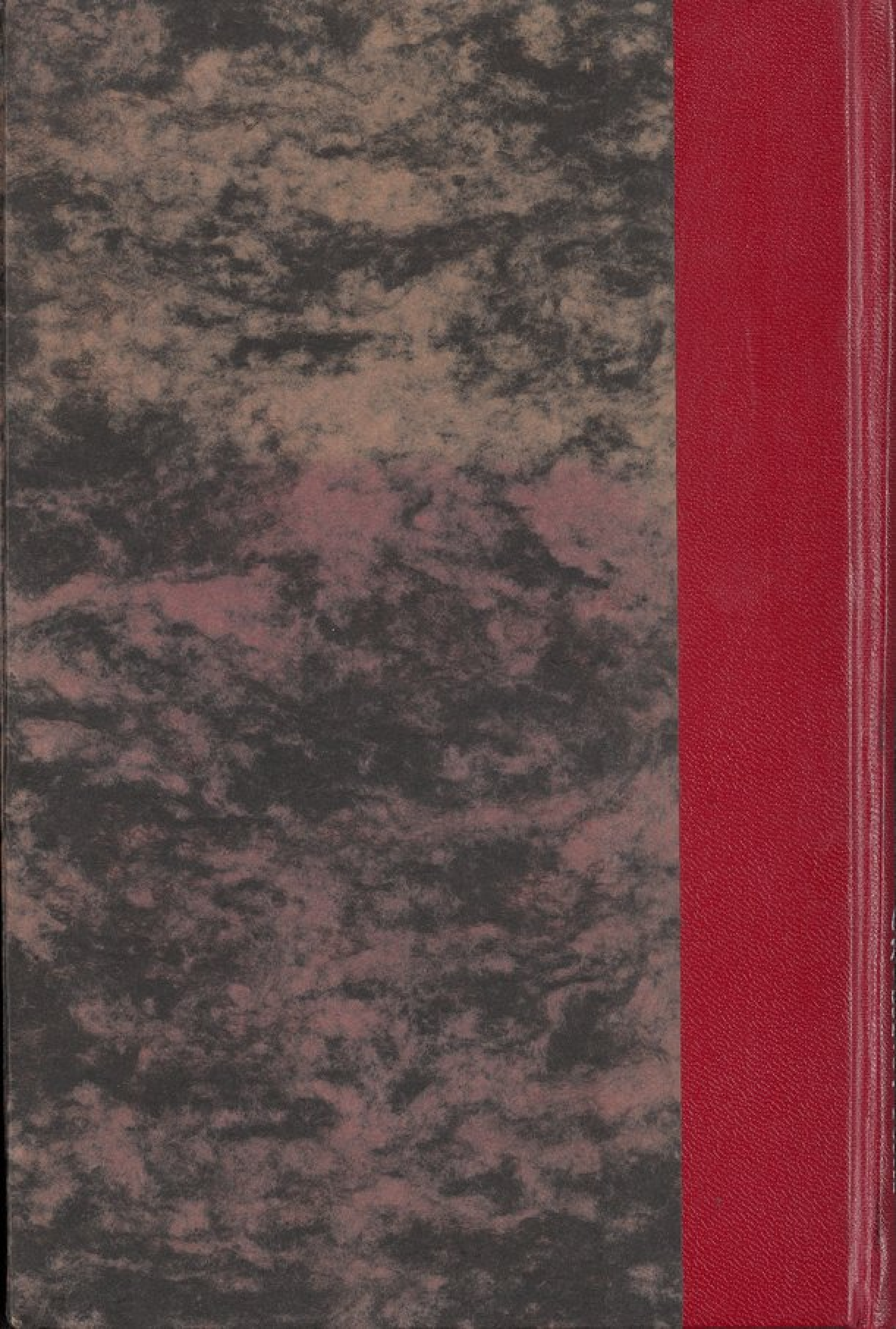






في الزواج المسيحي

ازاء احوال العائلة والجماعة البشرية في العصر الحاضر ومقتضياتها
وما يتهدّدهما من الاضاليل والمفاسد

رسالة عامّة

للاب الاقدس

البابا بيوس الحادي عشر

بيروت — المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين

اذار سنة ١٩٣١

Pour l'édition arabe de l'Encyclique de Sa Sainteté Pie XI, sur le Mariage Chrétien.

Imprimatur :

Beryti, die 4a Martii, 1931

† fr. F. Giannini Archiep.

Vic. et Del. Apost



في الزواج المسيحي

ازاء احوال العائلة والجماعة البشرية في العصر الحاضر ومقتضياتها
وما يتهددهما من الاضاليل والمفاسد

رسالة عامّة

للاب الاقدس

البابا بيوس الحادي عشر

الى الاخوة المحترمين البطاركة والجثالقة والمطارنة والاساقفة وسائر الرؤساء المألوفين الحاصلين على السلام والشركة مع الكرسي الرسولي

ايها الاخوة المحترمون السلام والبركة الرسولية

— مقدمة ؛ الداعي الى هذه الرسالة ؛ تنسيقها —

انّ ما للزواج الطاهر من سموّ الشأن يمكن، ايها الاخوة المحترمون، ان

يُدرك خاصةً من كون السيد المسيح ابن الآب الازلي ما اكتفى بعد اتخاذه جسد الانسان الساقط بان يدمج الزواج ـ مصدر العائلة فالجماعة البشرية واساسها ـ في تلك الخطة المملوءة حبًا التي بها انهض جنسنا اجمع من كبوته، بل اعاد اليه كماله الاصلي كما رسمه الله منذ البدء ، ثم رفعه الى مقام سرّ حقيقي وعظيم من اسرار الشريعة الجديدة[1] ولذلك وكل الى عروسه الكنيسة المقدسة تنظيم هذا السر والاهتمام به من كل وجه

على ان جني الثمار المشتهاة من تجديد الزواج في جميع اقطار المسكونة ولدى شعوب العصور كلها يقتضي بادئ ذي بدء ان تستنير عقول البشر بتعليم المسيح الصحيح في ما يختص بالزواج . ثم يجب ان يوفّق المتزوجون المسيحيون بين شريعة المسيح هذه الكلية الطهر وبين خطة احكامهم واعمالهم جميعها بمعونة نعمة الله الباطنة التي تقوّي ارادتنا الضعيفة ، فيغنموا لانفسهم ولعيالهم السعادة والسلام الحقيقيين

على اننا بعكس ذلك ، نرى من كرسينا الرسولي كمن مرصدٍ ، لا نحن وحدنا، بل انتم ايضاً ايها الاخوة المحترمون، ترون مثلنا وتحزنون معنا شديد الحزن، ان كثيرين من الناس قد نسوا عمل هذا الاصلاح الالهي ، فجهلوا تماماً عظم قداسة الزواج المسيحي ، او انكروها بكل قحة ، او اعتمدوا مبادئ زائفة اتى بها تعليم جديد وبيل في الآداب والاخلاق فداسوها باخمصهم في احوال عديدة

فلما كانت هذه الاضاليل المفسدة جداً والاخلاق القبيحة قد اخذت تتسرّب حتى بين المؤمنين وتتأصل فيهم تدريجاً مع الايام، دون ان يشعروا بها، رأينا من واجب نيابتنا عن المسيح على هذه الارض وبصفتنا الرعائية والتعليمية ان نرفع صوتنا عالياً لنبعد الاغنام الموكولة الينا عن المراعي السامة ونحفظها قدر استطاعتنا سليمة من كل اذىً

هذا ما دعانا الى ان نخاطبكم ، ايها الاخوة المحترمون، وبواسطتكم نخاطب

---

١) افسس ٥ : ٣٢

كنيسة المسيح جمعاء، حتى يسمع صوتنا الجنس البشري كافةً، في ماهية الزواج المسيحي وسموّ قدره والفوائد والخيرات التي تنجم عنه للعائلة بل للجماعة البشرية نفسها، وفي الاضاليل المناقضة لهذا القسم الخطير الشأن من التعاليم الانجيلية، ثم في الرذائل المضادة للحياة الزوجية، واخيراً في اهم ما يجب معالجتها به من الادوية، مقتفين اثر سلفنا السعيد الذكر البابا لاون الثالث عشر في رسالته Arcanum (١٠ شباط ١٨٨٠) الصادرة قبل خمسين سنة، التي نعتبرها كأنها منا، مثبتين ما جاء فيها. وفيما نحن نسترسل بعض الاسترسال في شرح بعض الشؤون نظراً لاحوال عصرنا هذا ومقتضياته، نعلن ان تلك الرسالة لم تفقد من قيمتها شيئاً بل انها تستمرّ على كل ما لها من القوّة

— المبدأ والاساس ؛ تعاليم الكنيسة في سر الزواج —

نستهل كلامنا بما ورد في تلك الرسالة نفسها، التي قد خُصصت كلها تقريباً لتُثبت ان الزواج قد وضعه الله تعالى ورفعه الى مقام سر وجعل وثاقه مؤبداً. وعليه فليكن اولاً هذا الاساس راهناً وغير ممسوس، اي أن الزواج ليس البشر هم الذين وضعوه او اعادوه الى حالته الاولى، بل انما الله هو الذي فعل ذلك. وانه ليس البشر هم الذين سنّوا شرائعه واثبتوه ورفعوا منزلته، بل الله مبدع الكون والسيد المسيح مجدّد هذا الكون ذاته . فهذه الشرائع اذاً لا تتعلق بارادة البشر اية كانت، حتى ولا بأي اتفاق يعقده الزوجان نفسهما مخالفاً لتلك الشرائع . ذلك هو تعليم الكتب المقدسة[1]، تلك هي تقاليد الكنيسة العامّة غير المنقطعة، ذلك هو تحديد المجمع التريدنتيني الاحتفالي الذي يعلّم ويُثبت بعبارات الكتب المقدسة نفسها ان دوام وثاق الزواج وعدم انحلاله ووحدته وثبوته مصدرها الله تعالى مبدع الكائنات[2]

على انه وان يكن الزواج بطبيعته قد وضعه الله تعالى، فان للارادة البشرية نصيبها فيه. وهو نصيب شريف للغاية، لان كل زواج بمفرده، من حيث هو اتحاد هذا الرجل وتلك المرأة، لا يتم الا باتفاق كلا الزوجين ورضاهما الاختياري.

---

١) تكوين ١ : ٢٧ – ٢٨ و٢ : ٢٢ – ٢٣ متى ١٩ : ٣ الخ ، افسس ٥ : ٣٢

٢) المجمع التريدنتيني الجلسة ٢٤

فان فعل الارادة الحر الذي به يسلّم كلٌّ من الطرفين الآخر حقّ الزوجية الخاص ويستلمه منه[1] هو ضروري لعقد الزواج، الى درجة انه لا تستطيع قوة بشرية اية كانت ان تقوم مقامه[2]. على ان هذه الحرية لا يناط بها الّا الاستثبات مما اذا كان المتعاقدان يريدان ان يعقدا زواجاً حقيقةً وان يعقداه مع شخص معيّن

اما جوهر الزواج فليس خاضعاً اقل الخضوع لحرية الانسان، بحيث انه متى عقد الانسان زواجاً اصبح خاضعاً للشرائع الالهية التي تنظمه ولخواصه الجوهرية؛ لان المعلم الملائكي القديس توما في كلامه عن الامانة والنسل يقول: ان هذين الامرين ينتجان في الزواج عن العقد الزواجي نفسه، حتى انه اذا صُرّح بشيء مضاد لهما في الرضى الذي به يقوم الزواج لم يكن الزواج حقيقياً[3]. فبالزواج اذاً تتحد الارواح وتأتلف قبل اتحاد الاجساد عينها وترتبط ارتباطاً أوثق لا بتأثر العواطف او ميل القلوب بل بقرار الارادة الاختياري الثابت. وعن اتحاد الارواح هذا ينتج، بناء على ما قرره الله تعالى، وثاق مقدس لا يمكن مسه

فطبيعة هذا العقد الخاصة به دون سواه تجعله يبعد بعد السماء عن الارض عن اجتماع البهائم الذي تدفعها اليه غريزتها العمياء، حيث لا عقل ولا ارادة حرة، وايضاً عن تلك الزيجات المتقلقلة العارية عن كل رباط حقيقي وصالح؛ والخالية من كل حق بالعيشة العيلية

فمما تقدم يتحصل بنوع اكيد ان للسلطة الشرعية حقاً بان تحظر الزيجات غير اللائقة، التي تخالف سنة العقل والطبيعة وتحرمها وتعاقب من يُقدم عليها، بل توجب عليها وظيفتها ان تفعل ذلك. ولكن بما ان البحث يتناول امراً مصدره الطبيعة البشرية نفسها، فليس ما نبه اليه سلفنا السعيد الذكر البابا لاون الثالث عشر باقلّ ثبوتاً مما سبق، حيث قال في رسالته «Rerum Novarum» (١٥ ايار سنة ١٨٩١): «مما لا ريب فيه ان كلّ فرد حرٍّ وقادرٍ، في اختيار الحالة التي يرغب فيها، أن يفضّل احد امرين: اما ان يتبع المسيح عن طريق البتولية او ان يرتبط برباط الزواج. ولا تستطيع شريعة بشرية ان تنزع من

1) الحق القانوني العام مادة ١٠٨١ فقرة ٢ 2) مادة ١٠٨١ فقرة ١
3) الخلاصة اللاهوتية قسم ٣ ملحق ٩ مسألة ٤٩ فصل ٣

الانسان حقه الطبيعي الاصلي بالزواج او ان تحصر بنوع من الانواع سبب الزواج الاساسي الذي رتبه الله في البدء اذ قال « انموا واكثروا »[١]

وعليه فان شركة الزواج الحقيقي المقدسة تؤلف بارادة الله والانسان معاً : فمن الله وضع الزواج وغاياته وشرائعه ومنافعه . اما عقد اي زواج فردي كان، مع ما فرض الله عليه من الواجبات وعلّق عليه من الخيرات، فمن البشر، بنعمة الله ومساعدته، اذ يجود الانسان بذاته ويهبها لآخر طيلة الحياة كلها

— خيرات الزواج الحقيقي —

بينما نحن آخذون في تعداد تلك الخيرات التي منحها الله الزواج الحقيقي وتبيان اهميتها، يتبادر الى ذهننا ايها الاخوة المحترمون عبارات معلم الكنيسة الطائر الشهرة الذي اشدنا بذكره في الرسالة « Ad salutem » (٢٠ نيسان سنة ١٩٣٠) وقد اذعناها لمرور خمسة عشر قرناً على وفاته . قال القديس اغوسطينوس في كتابه في الزواج الصالح « خيرات هي كلّها تلك التي لاجلها يكون الزواج صالحاً اعني الامانة الزوجية والنسل والسر »[٢]

اما السبب الذي لاجله يقال بصواب ان هذه الاصول الثلاثة تتضمن، بنوع جلي للغاية، خلاصة التعليم بخصوص الزواج المسيحي، فقد اوضحه معلم الكنيسة القديس نفسه بكل صراحة اذ قال : « يُقصد بالامانة الزوجية منع مضاجعة رجل او امرأة خارجاً عن الزواج . وبالنسل اقتبال الاولاد بحب واعالتهم بحنوّ وتربيتهم على مبادئ الدين . اما السرّ فغايته ان لا يفسخ الزواج وان لا يعقد المطلّق او المطلّقة زواجاً آخر حتى ولا بسبب النسل . فتلك هي كقاعدة للزواج تُظهر ما لخصب الطبيعة من المجد وتجعل لفساد الشبق والإفراط حدوداً وضوابط »[٣]

١ً — الاولاد ؛ منزلة الولدين —

فاول خيرات الزواج النسل . ومن المحقق ان مبدع الجنس البشري الذي اراد لسمو جوده ان يستخدم الناس لنشر الحياة، قد علّم ذلك في الفردوس يوم

---

١) تكوين ١ : ٢٨ ٢) فصل ٢٤ عدد ٣٢

٣) شرح سفر تكوين كتاب ٩ فصل ٧ عدد ١٢

رسم الزواج لما قال لابوينا الاولين، وبواسطتها لجميع الذين سوف يتزوجون، «ان انموا واكثروا واملأوا الارض»[1] . وقد فسّر ذلك القديس اغوسطينوس نفسه ببلاغته المعتادة في تعليقه على رسالة القديس بولس الاولى الى تلميذه تيموثاوس[2] قال : ان غاية الزواج ولادة البنين . وهذا يشهد به الرسول اذ يقول: إذن أحبّ ان الفتيات يتزوجنَ .ثم كأن احداً يسأله: ولماذا ؟ فيجيب حالًا «ليلدنَ البنين ويدبّرنَ البيوت»

اما كون هذه منة عظيمة من الله وخير كبير للزواج، فيظهر جلياً من منزلة الانسان وغايته القصوى . فان الانسان يفوق سائر الخلائق المنظورة حتى بسموّ طبيعته العاقلة وحدها .أضِف الى ذلك ان الله يريد ان يولد الناسُ لا ليوجدوا فقط ويملأوا الارض، بل بالاحرى ليصيروا عبيده ويعرفوه ويحبوه ، فيتمتعوا بالسعادة الدائمة في السماء . وهذه الغاية ، من حيث ان الله رفع الانسان بنوع عجيب الى نظام فائق الطبيعة ، تفوق كل ما رأته عين وسمعت به اذن وخطر على قلب بشر[3]

ومن ثمَّ يتبين بسهولة ان الاولاد ، الذين يُخلقون بقوة الله الضابط الكل وبمشاركة الوالدين، هم عطية عظيمة تمنحها جودة الله ، وثمرةٌ للزواج زكية

وليعلم الوالدون المسيحيون انهم لم يُعَدّوا لتكثير الجنس البشري وحفظه على الارض فقط ، او لتربية عباد للاله الحقيقي ايًا كانوا فحسب ، بل ليقيموا لكنيسة المسيح نسلًا ورعية مع القديسين واهل بيت الله[4] ، حتى يزداد نموًا مع الايام الشعبُ المخصص لخدمة الله ومخلصنا يسوع . اجل ان المتزوجين المسيحيين، وان كانوا مُقدَّسين، لا يمكنهم ان يفيضوا القداسة في اولادهم، بل ان الولادة الطبيعية قد اصبحت سبيل الموت، وبها تنتقل الخطيئة الاصلية الى الذرية، على انه لا يزال لهم نصيب ما في خيرات ذلك الزواج الاول الذي أُبرم في الفردوس لانه يتعلق بهم ان يقدموا اولادهم للكنيسة، تلك الام الولود لابناء الله، حتى تلدهم ثانية للبرارة الفائقة الطبيعة بماء المعمودية المقدس، فتجعلهم اعضاء حية للمسيح

---

١) تكوين ١ : ٢٨
٢) ٥ : ١٤
٣) ١ كورنتس ٢ : ٩
٤) افسس ٢ : ١٩

وشركاء في الحياة الخالدة والمجد الابدي الذي نتوق اليه بكل جوارحنا ، ويصبحون اخيراً ورثته

فاذا تأملتْ ذلك الامُ المسيحية الحقة، تدرك، دون ريب، ان كلام فادينا قد قيل عنها ، بمعنى اسمى وشديد التعزية ، « المرأة حين تلد تحزن . . . لكن اذا ولدت الطفل لا تعود تتذكر شدتها من اجل الفرح، لانه قد ولد انسان في العالم[1] » بل تتفوّق على آلام مهمتها الوالدية واتعابها واعبائها فتفتخر بالرب باكليل البنين المجيد، الذي يكلل رأسها، وافتخارها هذا احق واقدس من افتخار تلك الام الرومانية والدة الغراكوس . ويرى الزوجان كلاهما في هؤلاء الابناء ، الذين اقتبلاهم من يد الله تعالى بقلب فرح وشاكر ، كوزنة مسلَّمة اليهما من الله نفسه لا لكي يستخدماها لمنفعتهما الخاصة او لمصلحة السلطة الارضية فقط ، بل ليردّاها مع ربحها للرب في يوم الحساب

— تربية الاولاد —

على ان خير الاولاد لا يتم بولادتهم ، بل هناك خير آخر ينبغي الاهتمام به، وهو يقوم بتربية الاولاد التربية المقتضاة . وفي الحقيقة لو ان الله الكلي الحكمة لم يخوّل حق التربية ويفرض واجبها على الذين اعطاهم قوة الانسال وحقَّه، لما كان اعتنى بالولد المولود بل بجميع الجنس البشري العناية الكافية . فانه لا يمكن ان يخفى على احد ان الاولاد لا يمكنهم ان يهتموا لانفسهم فيكفوها ما تحتاج اليه، حتى في ما يتعلق بالحياة الطبيعية، فكم بالاحرى في ما يختص بالحياة الفائقة الطبيعة . بل انهم يحتاجون سنين عديدة الى ان يساعدهم غيرهم ويرشدهم ويربيهم . ومن الواضح الجلي انه بامر الله وايعاز الطبيعة ، يرجع اولاً حق تربية البنين وواجبه الى اولئك الذين باشروا عمل الطبيعة بالولادة، ثم حُظر عليهم تحظيراً ان يعرضوا العمل المباشر لخراب اكيد بتركهم اياه غير متمَّم . على ان هذه التربية الضرورية جداً للاولاد قد روعي امرها على احسن ما يمكن في الزواج الذي به يرتبط الوالدان ارتباطاً لا ينفصم فلا يزالان مستعدين للعمل معاً وللتعاضد

---

١) يوحنا ١٦ : ٢١

وحيث اننا قد اسهبنا الكلام في موضع آخر عن تربية الشبيبة المسيحية (رسالة Divini illius ٣١ ك ١ سنة ١٩٢٩) . فاننا نوجز هنا كل ما قلناه مكررين كلام القديس اغوسطينوس: « اما الاولاد فينبغي ان يُقتبلوا بحب ويُربّوا تربية دينية[1] » وقد أُفرغ هذا المعنى في قالب بليغ في مجلة الحق القانوني العام[2] حيث ورد : « ان غاية الزواج الاولى هي ولادة البنين وتربيتهم »

واخيراً مما لا ينبغي السكوت عنه انه اذ كانت هاتان المهمتان، الموكولتان الى الوالدين لخير البنين، رفيعتي الشأن وخطيرتين، فأي استعمالٍ مشروع للقوّة المعطاة من الله لايجاد حياة جديدة طبقاً لما رسمه الخالق والشريعة الطبيعية ، هومن حقوق الزواج وامتيازاته وحده . ويجب ان يحصر ضمن حدوده المقدسة

٢ً – الامانة الزوجية –

ان الخير الثاني للزواج الذي، على ما قلنا، قد ذكره القديس اغوسطينوس، هو خير الامانة ، اي الأمانة المتبادلة بين القرينين في تتميم العقد الزواجي ، بنوع انه لا يُنكَر على احد الزوجين ما يقتضي هذا العقد ، المثبت من الشرع الالهي ، ان يؤدّى له وحده ولا يسمح به لغيره اياً كان، وكذلك ان لا يؤدّى ابداً للزواج ذاته ما لا يحلّ تأديته بسبب مخالفته الشرائع والحقوق الالهية ومناقضته الشديدة للامانة الزوجية

– الوحدة الكاملة –

وبناء على ما سبق تقتضي هذه الامانة اولاً وحدة الزواج المطلقة ، تلك الوحدة التي رسمها الخالق نفسه في زواج الابوين الاولين ، اذ لم يشأ ان يُعقد هذا الزواج الا بين رجل واحد وامرأة واحدة . ومع ان المشترع الالهي الاسمي قد تساهل بعض التساهل الى وقتٍ في تلك الشريعة الاولى، فمن المحقق ان الشريعة الانجيلية قد اعادت تماماً تلك الوحدة الى كمالها الاول، وألغت كل تفسيح، كما توضح ذلك اقوال السيد المسيح وطريقة تعليم الكنيسة وتصرفها

---

١) شرح سفر التكوين كتاب ٩ فصل ٧ رقم ١٢ ٢) مادة ١٠١٣ فقرة ١

على الدوام . فبصواب اذاً قد صرّح المجمع التريدنتيني المقدس[١] واعلن « ان السيد المسيح قد علّم جلياً انه بهذا الوثاق يرتبط اثنان لا غير ويتحدان، اذ قال : « فليسا هما اثنين بعد ولكنهما جسد واحد »

وما اكتفى السيد المسيح بان رذل اي شكل من تعدُّد الزوجات او الازواج، سواء اكان متتابعاً ام متقارناً، وكذلك كل عمل ظاهر قبيح ، بل اراد ان يصون حصن الزواج المقدس من كل تعدٍّ ، فحرّم حتى الافكار الاختيارية بهذه الامور واشتهاءها قال: « اما انا فاقول لكم ان كل من نظر الى امرأة لكي يشتهيها فقد زنى بها في قلبه[٢] » . فكلمات السيد المسيح هذه لا يمكن ان يبطلها شيء، حتى رضى احد الزوجين، لانها تعبّر عن شريعة الله والطبيعة التي لا تستطيع ارادة بشرية اية كانت ان تكسرها او تحوّلها

زد على ذلك انه يجب ان تتحلى العلاقات الزوجية الصادقة بحلية النقاوة حتى تسطع الامانة الزوجية بكل بهائها، بحيث يتصرف الزوجان في كل شيء طبقاً لما تفرضه شريعة الله وسنة الطبيعة ويجدا دائماً في تتميم ارادة الله الكلية الحكمة والقداسة ، محترمين عمل الله كل الاحترام

— الحب المتبادل بين الزوجين —

اما ما يعبّر عنه القديس اغوسطينوس تعبيراً شديد المناسبة، اذ يدعوه امانة الطهارة، فتظهر سهولته وعذوبته وشرفه من وجهة اخرى ذات اهمية فائقة، اعني من وجهة المحبة الزوجية التي تسري في واجبات الحياة الزوجية كلها ، ولها المقام الشريف الاول في الزواج المسيحي . « ان الامانة الزوجية تتطلب عدا ما قلنا ان يكون الرجل والمرأة متحدَين بمحبة فريدة ومقدسة وطاهرة وان لا يحب احدهما الآخر كالزناة بل كما احب المسيح كنيسته » لان الرسول قد فرض هذه القاعدة اذ قال : « ايها الرجال احبوا نساءكم كما احب المسيح كنيسته[٣] » التي احاطها المسيح بمحبة لا تحد لا لاجل منفعته بل لانه قصد خير عروسته

---

١) جلسة ٢٤ — ٢) متى ٥ : ٢٨

٣) افسس ٥ : ٢٥

لا غير . »[١] ونعني بهذه المحبة ، ليس تلك التي تكون مبنيّة على الميل الجسدي الذي يزول سريعاً او على المالقة في الكلام فقط، بل المؤسسة ايضاً على عاطفة القلب الباطنية والمبرهَن عليها بالاعمال الخارجية، فانما برهان المحبة ابرازها بالعمل.[٢] وهذا العمل في المجتمع البيتي لا يتناول التعاون المتبادل فحسب ، ولكن يجب ايضاً ان يشمل، بل ان يتوخى به الزوجان قبل كل امر، مساعدة احدهما الآخر على ترقية الانسان الداخلي المتواصلة في معارج التهذيب والكمال، حتى انهما باشتراكهما هكذا في الحياة يتقدمان ويتكملان كل يوم في الفضائل ولاسيما في محبتهما لله وللقريب التي بها « يتعلق الناموس كله والانبياء »[٣]. والمعنى ان الجميع اية كانت حالتهم واية معيشة صالحة اعتنقوا ، يستطيعون ويجب عليهم ان يقتدوا بالذي اقامه الله للبشر مثالاً في غاية الكمال للقداسة كلها ، وهو المسيح الرب ، فيبلغوا بمعونته تعالى الى ذروة الكمال المسيحي كما هو ثابت بامثلة القديسين الكثيري العدد

ان هذا التهذيب الباطني المتبادل بين الزوجين وهذا السعي المتواصل في ان يكمّل احدهما الآخر، يمكن ان يقال عنهما طبقاً للتعليم المسيحي الروماني[٤] وبكل صواب انهما ايضاً علّة الزواج الاولى وحجته، اذا اعتبرنا الزواج لا بمعناه الحصري من حيث هو موضوع للولادة بمقتضى الناموس ، بل بمعناه الأوسع من حيث انه اتحاد وائتلاف واشتراك في الحياة

فينبغي اذاً ان يوفَّق بين هذه المحبة وسائر حقوق الزيجة وواجباتها ، بحيث ان كلام الرسول القائل : « ليقضِ الرجل امرأته حقّها وكذلك المرأة ايضاً رجلها »[٥] يكون لا شريعة عدل فحسب بل سنّةَ محبةٍ ايضاً

— نظام المحبة —

واخيراً، بعد توثيق عرى العائلة برباط المحبة هذا، يجب ان يزدهر فيها

١) التعليم المسيحي الروماني قسم ٢ ف ٨ سؤال ٢٤

٢) ميمر القديس غريغوريوس الكبير الثلاثون على انجيل يوحنا ف ١٤ : ٢٣-٣١ رقم ١

٣) متى ٢٢ : ٤٠

٤) ق ٢ ف ٨ سؤال ١٣

٥) ١ كورنتس ٧ : ٣

ما يدعوه القديس اغوسطينوس « نظام المحبة » . وهذا النظام يتضمن رئاسة الرجل على الامرأة والاولاد، وخضوع المرأة السريع الطوعي وانقيادها للرجل ، وهذان امران يوصي بهما بولس الرسول بقوله : « لتخضع النساء لرجالهن كما للرب ، لان الرجل هو رأس المرأة كما ان المسيح هو رأس الكنيسة[1] »

ان هذا الخضوع لا ينفي ولا ينزع تلك الحرية التي للمرأة تمام الحق فيها،من حيث مقامها كعضو من اعضاء الهيئة البشرية، ومن حيث وظيفتها الشريفة كزوجة وأم وشريكة حياة، ولا يوجب عليها ان تنقاد لجميع رغائب الرجل، التي قد لا تنطبق على العقل او على كرامتها، او ان يساوى بين حالتها وحالة الاشخاص الذين يعتبرهم القانون قاصرين فلا يخوَّلون حرية استعمال حقوقهم ، لنقص في رشدهم او لعدم خبرتهم في الامور البشرية ، بل ان هذا الخضوع يحرِّم تلك الحرية المفرطة التي لا تهتم لخير العائلة وينهى ان يُفصَل في ذلك الجسم العائلي القلبُ عن الرأس ، مما يؤدي الى اضرار عظيمة تحلّ بالجسم والى أخطار تنذر بالخراب العاجل. فان كان الرجل هو الرأس فالمرأة هي القلب، وكما انه هو له اوَّلية الادارة كذلك هي لها وعليها ان تدّعي لنفسها اوّليّة المحبة

ثم ان خضوع المرأة هـذا للرجل من حيث درجته وشكله يتنوع على حسب تنوع احوال الاشخاص والامكنة والازمنـة . بل اذا أخلَّ الرجل في وظيفته كان على المرأة ان تقوم مقامه في تدبير العائلة . على انـه لا يجوز مطلقاً وفي اي الاحوال ان يقوّض اويُمَسّ نظـام العائلة وشريعتها الاساسية اللذين رتبهما الله واثبتهما

وقد جاء بليغاً في الحكمة ما علّمه ، في شأن هذا النظام الواجب حفظه بين المرأة وبعلها ، السعيد الذكر سلفنا لاون الثالث عشر ، برسالته في الزواج المسيحي التي سبقت الاشارة اليهـا قال : « ان الرجل هو رب العائلة ورأس المرأة . لكنها ، من حيث هي لحم من لحمه وعظم من عظـامه ، يجب ان تخضع له وتطيعه، لا كخادمة بل كرفيقة، بمعنى ان لا ينقص تلك الطاعة صلاح ولا وقار . ولما كان الذي يرئس والتي تطيع يمثلان كلاهما الاول صورة

---

١) افسس ٥ : ٢٢ – ٣٢

المسيح والثانية صورة الكنيسة فلتكن المحبة الالهية في كليهما منظّمة للوظيفة[1]»

فخير الامانة اذن يتضمن ما يلي : الوحدة والعفة والمحبة والطاعة المشروعة الشريفة . وهي اسماء تدل على ما يوازيها عدداً من منافع الزواج التي تحصل للفريقين، وبها يُصان في حرز حريز ويعلى شأناً سلام الزواج وكرامته وسعادته . فلا نعجبنَّ والحالة هذه لكون الامانة الزوجية قد عُدّت دائماً واعتبرت من اسمى الخيرات الخاصة بالزواج

— السر —

— الزواج غير قابل الانفكاك —

على ان مجموع هذه الحسنات العظيمة يكمَّل ويتمّم بخير الزواج المسيحي الذي دعوناه « سرّاً » ، تبعاً للقديس اغوسطينوس ، وهو اسم يشار به الى ان رباط الزواج غير قابل الانفصام ، وان السيد المسيح قد رفع عقده ، مقدساً اياه ، الى مقام علامة فعّالة للنعمة

فأولاً ان ثبات العقد الزواجي غير القابل الانفكاك قد أيده المسيح نفسه اذ قال « وما جمعه الله فلا يفرّقه انسان »[2] «وكل من طلّق امرأة وتزوّج اخرى فقد زنى ومن تزوّج التي طلقها رجلها فقد زنى[3] » . وبعدم قابلية الانفكاك هذه قد جعل القديس اغوسطينوس قوام ما يدعوه خير السرّ بقوله الصريح : « اما السر فيُنظَر فيه الى عدم فصل الزواج والى عدم تزوج المطلّق او المطلّقة بآخر ، حتى بسبب النسل »[4]

ويختصّ هذ الثبات غير القابل النقض بجميع الزيجات الصحيحة، وان لم يكن ذلك على حدّ سواء وعلى اتم مقدار بالنظر الى كل منها . لان كلمة الرب : « وما جمعه الله فلا يفرقه انسان » من حيث انها قيلت عن زواج الابوين الاولين، المثال الاول لكل زواج في مستقبل الايام، تُطلق ولا بدّ على جميع الزيجات الصحيحة بدون استثناء .وعليه ومع ان سمو تلك الشريعة الاولى

---

١) رسالة Arcanum ١٠ شباط ١٨٨٠ ٢) متى ١٩ : ٦ ٣) لوقا ١٦ : ١٨
٤) اغوسطينوس تفسير التكوين الحرفي كتاب ٩ فصل ٧ رقم ١٢

وصرامتها قد تعدّلا قبل المسيح، الى حدّ ان أجاز موسى لابناء شعب الله نفسه، بسبب قساوة قلوبهم، ان يعطوا كتاب الطلاق لاسباب معينة، فالمسيح، بسلطانه الاشتراعي الاعلى، قد الغى ذلك الترخيص بحرية اوسع واعاد الشريعة الاولى الى كمالها بقوله، الذي ينبغي ان لا يبرح البال، وهو «ما جمعه الله فلا يفرقه انسان».

اذن بكل حكمة قد كتب سلفنا السعيد الذكر بيوس السادس الى اسقف اغريا هذه العبارات: «ومن هذا يتضح جليا ان الزواج، حتى في حالة الطبيعة ذاتها وقبل ان يرفع الى مقام سرٍّ حقيقيّ بزمان طويل، قد وضعه الله مشتملاً على الوثاق الدائم غير قابل الانفكاك، وبالتالي لا تقوى شريعة مدنية اية كانت ان تحلّهُ. وعليه ان امكن فصل جوهر السرّ عن جوهر الزواج، كما هي الحال عند غير المؤمنين، فبما ان هذا الزواج حقيقي، يجب ان يظل ثابتاً ذلك الوثاق الذي أنيط بالزواج منذ الابتداء بقوة الحق الالهي إناطةً تجعله فوق كل سلطة مدنية. وهكذا كل زواج يقال عنه انه عقد، فانه اما يُعقَد بنوع ان يكون زواجاً صحيحاً، فيعلّق عليه ذلك الوثاق الدائم، المعلّق بقوة الحق الالهي على كل زواج صحيح. او يُفترض عقده بدون ذلك الوثاق الدائم فلا يكون اذ ذاك زواجاً بل اجتماعاً محرّماً، يناقض في موضوعه الشريعة الالهية. ولذا لا يمكن عقد مثله ولا التمسك به»[1]

واذا بان شذوذ عن متانة الزواج هذه، ولا يحدث ذلك الّا نادرًا جدًا، كما في بعض الزيجات الطبيعية، التي انما تُعقد بين غير المؤمنين، او اذا كان بين المسيحيين ففي الزيجات المقررة غير المكتملة، فهذا الشذوذ ليس منوطاً بارادة البشر ولا بسلطة بشرية محضة ايةً كانت، بل بالحق الالهي الذي لكنيسة المسيح وحدها ان تحرسه وتفسره. على ان مثل هذه السلطة لا يمكنها ابدًا ولاي سبب كان ان تتناول الزواج المسيحي المقرّر والمكتمل، لان فيه، كما ان العقد الزواجي يُكمَّل تماماً كذلك يتجلى، بموجب ارادة الله، متيناً للغاية غير

---

1) بيوس السادس في رقيمه الى اسقف اغريا ١١ تموز ١٧٨٩

قابل الانحلال ، ولا تحل رباطه سلطة بشرية اية كانت

وإن شئنا ، ايها الاخوة المحترمون ، ان نستقصي باحترام السبب الصميم للارادة الالهية هذه ، وجدناه ، بدون ما صعوبة ، في المعنى السرّي للزيجة المسيحية، الذي يتحقق تماماً وكمالًا في القِران المكتمل بين مؤمنَين . فمما يشهد به الرسول في رسالته الى اهل افسس [١] ، التي ذكرناها في مستهل كلامنا ، انّ زواج المسيحيين يمثل ذلك الاتحاد الأكمل الذي هو الرابطة بين المسيح والكنيسة . قال : « ان هذا لسرٌ عظيم . اقول هذا بالنسبة الى المسيح والكنيسة» . ولا مشاحة ان هذا الاتحاد ، ما دام المسيح حيا والكنيسة حية به ، لن يقوى انفصال ما على حلّه . وهذا ما يعلمه القديس اغوسطينوس بكلام بليغ حيث يقول : « وهذا السرّ يُحفَظ في المسيح والكنيسة، حتى ان اي طلاق كان لا يقوى ابدًا على التفريق بين الزوجين الحيين . وتبلغ المحافظة على هذا السرّ في مدينة الهنا ، اي في كنيسة المسيح ، حتى انه بالرغم من كون ايجاد البنين هو السبب الذي من اجلِه تتزوج النساء او تُؤخَذُ الزوجات ، فلا يجوز ترك الزوجة ، وان عاقرًا ، قصد ان تؤخذ غيرها ضانئة . وان اقدم احدٌ على هذا الفعل حكمت عليه ، لا شريعة هذا العالم (التي تسمح ، عند وقوع الطلاق ، ان يعقد الزوج ، دون ذنب ، قرانًا آخر مع غير زوجته ، وهذا ايضاً ما يشهد الرب ان القديس موسى سمح به للاسرائيليين لقساوة قلوبهم) بل شريعة الانجيل بانه ارتكب الزناء ، هكذا ايضاً اذا اقترنت الزوجة بغير زوجها » [٢]

اما وفرة المنافع الناجمة عن عدم قابلية الزواج للانحلال وخطورة شأنها، فلا تفوت مَنْ تبصّر ، ولو قليلًا ، في خير الزوجين والاولاد وفي خلاص المجتمع البشري . فاولًا ان للزوجين في هذا الثبوت عربونًا للديمومة ضامنًا ، شدّ ما يقتضيه بالطبع سخاؤهما بتسليم كل منهما شخصه للآخر واقتران قلبيهما الصميم، حيث ان المحبة الحقيقية لا تسقط ابدًا [٣] »

---

١) افسس ٥ : ٣٢ ٢) اغوسطينوس في الزواج والشهوة ١ ف ١٠

٣) ١ كور ١٣ : ٨

ومن ثم ايضاً ينشأ للعفة الامينة حصن منيع دون تجارب الحنث بها اذا ما عرض شيء منها داخلاً او خارجاً . ولا يبقى مجال البتة للخوف المقلق من ان يهجر احد الزوجين زوجه في ساعة المحنة او الشيخوخة ، ويحل محلّ هذا الخوف الأمنُ الامين . كذلك تُراعى باوفق الطرق كرامة الزوجين الواجب حفظها ، وتبادُل المعاضدة اللازم بينهما ، اذ ان الرباط غير القابل الانحلال والدائم الثابت لا يزال يُنذر القرينين أنهما قد انخرطا في الشركة الزواجية ، التي لا يمكن فصم عراها الّا بالموت ، لا لامورٍ فانية ولا لمنفعة الطمع ، بل ليؤتي كل منهما الآخر خيرات اعلى شأناً ودائمة . وايضاً تُراعى ، على احسن منوال ، صيانة البنين وتربيتهم ، التي ينبغي ان تواصل سنين كثيرة ، فانَّ اعباء هذا الواجب الثقيلة الطويلة المدى يتحملها الوالدان بسهولة اعظم اذا ضمّا قواهما وتعاضدا . ولا تقلُّ عمّا ذكرنا الفوائد التي يجنيها المجتمع البشري قاطبةً ، فاننا نعلم بالاختبار ان الزواج الثابت غير القابل الانفكاك هو مصدر غزير جدًا للحياة الصالحة والآداب الصحيحة . واذا ما حُفظ هذا النظام جُعِلت سلامة الدولة وسعادتها في مأمن من الاخطار . لان المجتمع المدني يكون مثلما تكون العيال والاشخاص التي يتألف منها كما يتركب الجسم من الاعضاء .

وعليه فهي خدمة صالحة جديرة باجزل الثناء تلك التي يؤديها ، لخير الازواج والاولاد الخاص ولمصلحة الجماعة البشرية العامة ، اولئك الذين يدافعون بكل جرأة عن ثبات الزيجة غير القابل الانحلال

— نعم السرّ —

على ان خير السرّ هذا يحتوي ، ما عدا ثبات الزواج غير المنحلّ ، منافع اسمى بكثير ، تدل عليها اوضح دلالة لفظة السرّ بعينها . فانها ليست لدى المسيحيين اسماً لغواً فارغاً ، لان المسيح الرب « منشئ الاسرار ومكملها[1] » ، برفعه زواج مؤمنيه الى مقام سرّ حقيقي تام المعنى ، من اسرار العهد الجديد ، قد جعله بالحقيقة علامةً وينبوعاً لتلك النعمة الباطنية الخاصة ، التي بها « يكتمل تلك المحبة الطبيعية المخصّصة بالزواج ، ويوطّدُ وحدته غير القابلة

---

١) المجمع التريدنتيني جلسة ٢٤

الانحلال ويقدس الزوجين[١] »

وبما ان التراضي الزواجي الحقيقي نفسه بين المؤمنين ، قد جعله المسيح علامةً للنعمة ، فقد اضحى قوام السرّ ملتحماً بالزواج المسيحي التحاماً باطنياً يبلغ به الى حدّ انه لا يمكن ان يكون زواج حقيقي بين معمّدين « بدون ان يكون من ذات الفعل سرّاً[٢] »

فاذا ما ابرز المؤمنون بنيّةٍ خالصة ذلك التراضي ، فتحوا لانفسهم كنز النعمة السريّة ليستقوا منـه قوى تمكنهم من تتميم واجباتهم ووظائفهم بامانة وقداسة وثبات حتى الممات

لان هذا السرّ في الذين ، لا يعترضون له بمانع ، كما يُقال ، لايزيد مصدر الحياة الفـائقة الطبيعة اي النعمة المبرّرة فقط ، بل يضيف اليها مواهب خصوصية اعني اميالاً للنفس صالحة ، هي بزار للنعمة ، فيزيد قوى الطبيعة ويكملها ، حتى يستطيع الزوجان ، لا ان يدركا بالعقل فقط ، بل ايضاً ان يذوقا باطناً ويحفظا بثباتٍ ويبتغيا بارادة فعّالة ويُتمّا فعلاً كلَّ ما يختص بالحالة الزوجية واغراضها وواجباتها ، واخيراً يخوّلها حقّاً بعضدٍ من النعمة الفعلية ، يحصلان عليه كلما احتاجا اليه لتتميم واجبات هذه الحالة

على انه ، لـما كانت شريعة العناية الالهية في الترتيب الفائق الطبيعة هي ان لا يجني الناس الثمر التام من الاسرار التي يقبلونها بعد بلوغهم سنّ التمييز ان لم يلبُّوا نداء النعمة ، فان نعمة الزواج يبقى معظمها وزنةً عقيمة مخبأة في الحقل ما لم يستعمل الزوجان قواهما الفائقة الطبيعة ويحرثا زرع النعمة الذي اقتبلاه وينمياه . اما اذا عملا ما بوسعهما فانقادا للنعمة، فانهما يستطيعان ان يحملا اعبـاء حالتها ويتما واجباتها فيتقويان بهذا السرّ العظيم وبـه يتقدّسان وكأنهما يتكرّسان

فانه ، على ما يعلّم القديس اغوسطينوس ، كـما ان الانسان بالمعمودية وبسرّ الكهنوت يُنتدَب ويسعَف إما للسير سيرة مسيحية وإمّا للقيام بالوظيفة الكهنوتية ، ولا يُحرم ابداً عضدهما السرّي ، كذلك على ما يقارب المنوال

١) المجمع التريدنتيني جلسة ٢٤ ٢) مجلة الحق القانوني العام مادة ١٠١٢

عينه وان لم يكن بالوسم السرّي ، لا يمكن ابداً ان يُحرَم المؤمنون ، بعد اتحادهم برباط الزيجة ، مساعدته السرّية ووثاقه . بل ، على ما يُردف المعلّم القديس عينه ، ان الذين امسوا زناةً هم انفسهم لا يزالون يجرّون هذا الوثاق المقدس ملازماً لهم ، مع انه قد اصبح فيهم ، لا لمجد النعمة ، بل لوِزْر الخطيئة . كذا النفس الجاحدة التي كأنها تعتزل قرانها بالمسيح ، فانها ، حتى اذا فقدت الايمان ، لا تفقد سرّ الايمان الذي اقتبلته بغسل الولادة الثانية[1]

وعلى هؤلاء الازواج انفسهم ، الذين لهم في الرباط السري الذهبي ، لا ما يكبلهم بل ما يزينهم ، ولا ما يعيقهم بل ما يقويهم ، ان يعكفوا بكل قواهم على ان يكون قرانهم ويلبث دائماً ، لا بقوة السر ومعناه فحسبُ ، بل ايضاً بسريرتهم واخلاقهم ، صورةً حيّة لذلك الاتحاد الجزيل الثمرة اتحاد المسيح بالكنيسة ، وهو حقاً سرٌ يجب له الاكرام ، سرّ المحبة البالغة غاية الكمال

وهذه الامور كلها ، ايها الاخوة المحترمون ، اذا أُنعم النظر فيها واعتُبرت بايمان حيّ ، واذا تسنّى لخيرات الزواج هذه السامية ، اي الاولاد والامانة والسرّ ، ان تتجلّى بسناء النور اللازم ، فما من احد يستطيع ان لا يُعجَب بالحكمة والقداسة والجودة الالهية ، التي تدبّرت بعناية وافرة كرامة الزوجين وسعادتهما ، وكذلك حفظ الجنس البشري ونموه ، وجعلت تحقيق ذلك منوطاً بشركة العقد الزواجي العفيفة المقدسة وحدها

— الاضاليل المضادة للتعليم المتعلّق بالزواج —

والرذائل التي تفسد الحياة الزوجية

على اننا ، ايها الاخوة المحترمون ، بقدر ما نرتاح الى امعان النظر في رفعة شأن الزواج العفيف ، بقدر ذلك يبين لنا موجباً للاسف ، أن نعاين هذا الترتيب الالهي ، ولاسيما في عصرنا هذا ، ممتهناً في احيانٍ عديدة ، مرذولاً في مواطن مختلفة

فانّ قداسة الزواج قد اصبحت الآن ، بلا خجل ولا ادنى حياء ، تداس

(1) اغوسطينوس في الزواج والشهوة كتاب ١ فصل ١٠

بالازجل ويُزدرى بها، لا في الخفية والظلام ، بل علناً وعلى رؤوس الاشهاد ، إن بالكلام وإن بالكتابة ، في الالعاب المسرحية من كل الانواع ، والروايات الخيالية ، والقصص الغرامية الفكاهية ، والصور المدعوّة سينمائية ، والخطب المذاعة بالآلات اللاسلكية واخيراً في جميع مخترعات العلم واحدثها عهداً . اما حوادث الطلاق والزنا واقبح ما هناك من الرذائل ، فانها تمجّد وتقرّظ، او على الاقل تُصوَّر بالوانٍ من شأنها ان تبدو بها كأنها مبرَّرة من كل إثم وفضيحة . وهناك ايضاً الكتب التي لا يخجلون من نعتها بعلميّة ، وانما في الواقع لا يندر ان تكون مطليّة بشيءٍ من طُلاية العلم ليس الّا، وذلك قصدَ ان تجد سبيلاً اسهل للانسلال الى الخواطر . اما التعاليم التي يُحاوَل تأييدها فيها فيُنادى بها كأنها من آيات النبوغ العصريّ، اي ذلك النبوغ الذي يُصوَّر لنا انه ، لولعه بالحقيقة وحدها ، قد تجرَّد من مذاهب الاقدمين الوهمية ايّة كانت ، وانه من جملة تلك المذاهب التي اكل الدهر عليها وشرب يجوّز ايضاً ويطّرح التعليم التقليدي في الزواج المسيحي

وتُقطّر هذه كلها على جميع طبقات الناس ، الاغنياء والفقراء ، العمّال والأرباب ، العلماء والجهّال ، العُزب والمقيدين بالزواج ، عُبّاد الله والكافرين به ، الكهول والشبّان ، ولهؤلاء خصوصاً يُنصب شرُّ الحبائل ، لانهم فريسة يكون قنصها اسهل

اجل ، ان مروّجي هذا النوع من البدع الجديدة لا يتصلون كلهم الى اقصى نتائج الشهوة الجامحة اية كانت : فمنهم من يحاولون الوقوف في نحو منتصف الطريق، ويرتأون انه لا بدّ من التنازل لعصرنا هذا عن شيء في البعض فقط من وصايا الشريعة الالهية والسنّة الطبيعية ، لكن هؤلاء ايضاً ، على تفاوت شعور ضميرهم ، هم روّاد عدوّنا ، ذاك الذي لا يزال يبذل جهده ليلقي الزؤان بين القمح المزروع[1] . فنحن الذين اقامهم ربّ البيت حرساً لحقله، والذين يحثهم الواجب المقدس على وقاية الزرع الصالح من ان تخنقه الاعشاب المؤذية ، نعتبر ان الروح القدس قد وجه الينا نحن ذلك الكلام الخطير جدّاً ، الذي كان بولس

١) متى ١٣ : ٢٥

الرسول يحثّ به تلميذه الحبيب تيموتاوس، اذ كان يقول له: « اما انت فتيقّظ . . .
وأوفِ خدمتك . . . اكرز بالكلمة واعكف على ذلك في وقته وفي غير وقته
وحاجج ووبّخ وعظْ بكل اناة وتعليم »[١]

وحيث انه لا مندوحة عن كشف مكايد العدو من قبل، كيما يستطاع تجنبها، وانه يفيد جدًّا ان تبيَّن خدعاته للذين لا يتخذون حذرهم منها، ومع كوننا نفضّل، ولا شك، ان لا نسمي تلك الفواحش تسمية فقط، « كما يليق بالقديسين »[٢]، فمع ذلك ولاجل خير النفوس وخلاصها لا يسعنا السكوت عنها تماماً

— مصادر هذه الاضاليل —

فلكي نبتدئ بمصادر هذه الشرور، نقول ان اصلها الاهم هو زعمهم ان الزواج لا بارئ الطبيعة وضعه ولا السيد المسيح رفعه الى مقام سرّ حقيقي، بل انما البشر قد اخترعوه. ويؤكد بعضهم انهم، في الطبيعة ذاتها وفي نواميسها، لم يجدوا شيئاً من امر الزواج، بل انما عثروا على قوة توليد الحياة ودافعٍ قويّ الى شفاء غلتها على اي منوال كان . على ان غيرهم يقرّون بانّ في طبيعة الانسان بعض اوائل واشباه جراثيم للزواج الحقيقي، من حيث انه لولا ارتباط النـاس بوثاق ثابت، لما كانت كرامة الزوجين والغاية الطبيعية من ولادة البنين وتربيتهم قد عُني بها عناية وافية . غير ان هؤلاء ايضاً يعلّمون ان الزواج نفسه، بما انه لا ينحصر ضمن نطاق هذه الجراثيم، فلاسباب مختلفة طرأت عليه معاً، قد اخترعه عقل البشر وحده وانشأته ارادتهم وحدها

— عواقب تلك الاضاليل —

اما مبلغ تورّط هؤلاء في الضـلال وانحرافهم الشائن عن طرق الاستقامة فقد اضحى ثابتاً بما بسطناه، في رسالتنا هذه، عن مصدر الزواج وكنهه، وعن الاغراض والخيرات التي فيه . واما كون هذه الاقاويل وبيلة للغاية فانه يتضح من النتائج التي يستخلصها منها المدافعون عنها انفسهم . فاذا كانت الشرائـع

---

١) ٢ تيموتاوس ٤ : ٢ – ٥   ٢) افسس ٥ : ٣

والرسوم والآداب التي تنظّم الزواج مصدرها ارادة البشر وحدها ، فلهذه دون غيرها يمكن ويجب ان تخضع ، وبالتالي يمكن ويجب ان تُسنّ وتحوَّر وتُلغى على حسب هوى الانسان ووفقاً لتقلبات الامور البشرية . اما القوة النسلية فبما انها ترتكز على الطبيعة عينها فهي اقدس من الزواج واوسع مدىً منه ، ومن ثم يجوز استعمالها على السواء خارجاً عن حصن الزيجة كما في داخله ، وذلك حتى باهمال اغراض الزواج ، اي كأن خلاعة البغيّ تتمتع ، او تكاد ، بذات الحقوق التي تتمتع بها الأمومة العفيفة التي للزوجة الشرعية

واعتماداً على هذه المبادئ ، قد توصل البعض الى استنباط اشكالٍ من الزيجات جديدة توافق ، على زعمهم ، مقتضيات الناس والازمنة الحاضرة ، ويشاؤون ان تكون انواع زواجٍ جديدة : فمنها الزواج الموقّت ، ومنها الاختباري ، ومنها الودادي . ويدّعون ان لكل من هذه الانواع حرية الزواج تامةً وحقوقه كلها ، ولكن مع الانعتاق من الرباط غير القابل الانحلال ومن ولادة البنين ، ما لم يحوِّل الفريقان اشتراكهما في المعيشة ومساكنتهما فيجعلاه زواجاً شرعيا تاما

بل من الناس من يريدون ويُلحّون ان تُقرَّر بالشرائع تلك الغرائب الفظيعة ، او على الاقل ان يكون لها عذر في ما عمّ من عادات الشعوب ونظاماتها . فكأنه لا يخالجهم بعض الظن ان اموراً كهذه ليست على شيء من ذلك الرقي العصري الذي يباهون به تلك المباهاة ، بل هي مفاسد معيبة تُخضِع ، بلا ريب ، الاممَ الراقية ذاتها لما تألفه بعض الشعوب المتوحشة من الاعمال البربرية

— ما يُرتكب ضد الاولاد —

وكي نتخطّى الان ، ايها الاخوة المحترمون ، الى كل ما يجب البحث فيه مما يناقض خيرات الزواج ، فليكن الكلام اولاً عن الاولاد الذين يجسر كثيرون ان يدعوهم عبئاً للزواج مزعجاً ، فيجزمون ببذل الجهد في تحرير الزوجين منهم ، لا بالتعفّف الصالح (وهو ، حتى في حالة الزواج ، اذا ما رضي كلا الزوجين ، حلال) ، بل بافساد عمل الطبيعة . وهذه الحرية الاثيمة يدّعي

بها البعض بحجة انهم ، اذ لا طاقة لهم بالاولاد ، يرغبون مع ذلك في قضاء شهواتهم فقط دون ان يتحملوا عبئاً ما ، وآخرون لأنهم ، على ما يقولون ، لا مكنة لهم ، لا ان يحفظوا العفاف ، ولا ان يرضوا بالاولاد ، لما يلاقونه او تلقاه الام من الصعوبات او يعترض الحالة العائلية من العقبات

على انه ما من سبب البتة ، مهما كان خطيرًا ، يستطيع ان يصيّر ما هو في ذاتـه ضد الطبيعة مطابقاً لها وصالحاً . ولمّا كان فعل الزواج من طبعه مُعَدًا لولادة البنين ، فالذين يتعمّدون في مزاولتهم اياه تجريده من هذه القوّة الطبيعية والفاعلية ، يفعلون ما يضادّ الطبيعة ويأتون عملاً قبيحاً ومن ذاته سيئاً

فلا عجب ، والحالة هذه ، اذا كانت الاسفار المقدسة تشهد ان العزة الالهية تبغض اشد البغض هذا الاثم الفظيع وانها عاقبته بالموت ، على ما يذكر القديس اغوسطينوس اذ يقول : « حرام وقباحة أن يباشر المرء امرأة ، حتى لو كانت زوجة شرعية ، حيث يُمنع الحبل بالاولاد . ذلك ما كان يفعله أونان بن يهوذا ومن اجله اهلكه الرب [1] »

ولما كان بعض الناس قد مالوا صريحاً عن التعليم المسيحي، الذي لم يبرح من البدء الى الآن مؤيَّدًا بالتقليد ، بدون ما انقطاع البتة ، فقرّ رأيهم ، في الآونة الاخيرة ، بشأن كيفية التصرف هذه ، على وجوب المناداة جهرًا بتعليم غير هذا، فالكنيسة الكاثوليكية، التي اليها وكل الله تعالى نفسه ان تعلّم الاداب السليمة الصالحة وتدافع عنها ، بينما هي قائمة بين انقاض خراب الاداب هذا ، رغبةً منها في صيانة عفة العقد الزواجي من ذلك الوصم المعيب، ودلالةً على المهمة التي انابها الله للقيام بها ، ترفع صوتها عالياً بفمنا ، وتعلن مجددًا ان كل استعمال لفعل الزواج يُجرَّد من قوته الطبيعية لايجاد الحياة ، هو مخالفة لشريعة الله وسنة الطبيعة ، وان الذين يقترفون مثل هذا، يتلطّخون بوصمة الاثم الثقيل

١) القديس اغوسطينوس في زواج الزناة كتاب ٢ عدد ١٢ — قابل ذلك مع الفصل ٣٨ من سفر التكوين عدد ٨ — ١٠ ومجمع التوبة المقدس ٣ نيسان و٣ حزيران ١٩١٦

وعليه فاننا بما لنا من السلطة العظمى والعناية بخلاص الانفس كلها ، نُنذر الكهنة الذين يُعنون باستماع الاعترافات ، وسواهم ممن يهتمون بخدمة الانفس ، ان لا يدعوا المؤمنين المسلَّمين اليهم يضلّون في شأن شريعة الله هذه الخطيرة للغاية، وبنوع اشدّ جداً، أن يصونوا ذواتهم من تلك المزاعم الكاذبة وان لا يوافقوا عليها باي وجه كان

وان حدث ، لا سمح الله ، أنَّ احد الكهنة المعرّفين او رعاة الانفس ، اسقط هو نفسه المؤمنين المسلَّمين اليه في هذه الاضاليل ، او في الاقلّ ثبّتهم فيها اما بموافقته عليها واما بسكوته عنها خداعاً ، فليعلمنّ أنه سيقدّم للإله الديّان الاعظم ، عن خيانته للوظيفة ، حساباً صارماً ، وليعتبرنَّ موجّهاً اليه قول المسيح هذا : « انهم عميان وقادة عميان . واذا كان اعمى يقود اعمى فكلاهما يسقطان في حفرة » [1]

واما الاسباب التي يُحتجّ بها للدفاع عن سوء استعمال الزواج فلا يندر — كي نطوي كشحاً عما هو قبيح منها — ان تأتي وهمية او مبالغاً فيها . على ان الكنيسة ، تلك الام الرؤوم ، تحيط علماً وتشعر تماماً بما يقال عن صحة الام ، المهددة حياتها بالخطر . ومن يا ترى يمكنه ان يفكر في هذا ولا يتحركُ قلبه شفقة ؟

من لا يشعر بعاطفة الاعجاب الشديد ، حين يرى الأم تتقدم بشجاعة الابطال الى موت يكاد يكون اكيداً ، حتى تحفظ الحياة للولد الذي قد حملته ؟ اما ما تكون قد قاسته لتقوم كل القيام بما تفرضه عليها الطبيعة ، فذلك ما لا يستطيع ان يكافئها عليه الّا الله الجزيل الخيرات والمراحم ، ولا شك « انه يكيل لها كيلاً صالحاً مُلبَّداً مهزوزاً بل فائضاً » [2]

وتعلم الكنيسة المقدسة ايضاً حقَّ العلم ان احد الزوجين كثيراً ما يصبر على الخطيئة اكثر مما يرتكبها ، اذ يسمح ، لسبب خطير من كل وجه ، بإفساد النظام المستقيم ، مع انه هو لا يريده ، فيكون اذ ذاك خالياً من

---

١) متى ١٥ : ١٤ — مجمع التفتيش ٢٢ ت ٢ سنة ١٩٢٢

٢) لوقا ٦ : ٣٨

الخطأ ، على شرط ان يذكر ، حتى في تلك الظروف ، شريعـة المحبة ، فلا يهمل ان يُبعد الآخر عن الخطيئة ويُقصيه عنها

ولا يصح القول ان المتزوجين يتصرفون بخلاف ما رتبته الطبيعة، اذا استعملوا حقهم بحسب ما يرشد اليه العقل الطبيعي السليم، وبالرغم من ذلك امتنع صدور حياة جديدة ، لعلل طبيعية متأتية عن ظروف الزمان او عن بعض العيوب. لان للزواج نفسه كما لاستعمال الحق الزواجي غايات ثانوية ، كالتعاون وازكاء نار المحبة المتبادلة واخماد سورة الشهوة ، وهذه الغايات لا يُحظَّر قط على المتزوجين ان يرموا اليها ، بشرط ان يحافظ دائماً على طبيعة ذلك الفعل الجوهرية ، وتوجيهه الواجب الى غايته الاولية

وكذلك تؤثر فينا اشدّ التأثير شكوى اولئك المتزوجين ، الذين ضيقت الفاقة عليهم فاصبحوا يقاسون الأمرّين في إعالة بنيهم

على انه لا مندوحة البتّة عن الحذر من ان تُفسح ظروف الاحوال الخارجية السيئة مجالاً الى ضلال هو شرّ منها بمراحل

فانه لا يمكن ان تقوم صعوبات ، اية كانت، من شأنها ان تبطل الزام الوصايا الالهية المحرّمة الافعال الشريرة من صميم طبعها . فانّ المتزوجين، في اية حالة وُجدوا ، يستطيعون دائماً ، بمعونة نعمة الله ، ان يتمموا واجباتهم بامانة وان يحفظوا العفاف في الزواج غيرَ موصوم بوصمة الفحشاء . لانها راهنة ثابتة حقيقة الايمان المسيحي التي صرّح بها المجمع التريدنتيني بسلطانه التعليمي اذ قال: «لا يجوز لاحد ان يتلفّظ بهذه العبارة الوقحة، والتي حرّمها الآباء تحت طائلة اللعنة ، انه يستحيل على الانسان المبرَّر ان يحفظ وصايا الله. لأنّ الله لا يأمر بالمستحيل ، بل اذا امر نبّه الى ان تعمل ما بوسعك ، وان تطلب ما لا تستطيع ، وهو المساعد لكيما تستطيع[1]». وهذا التعليم نفسه عادت الكنيسة فامرت بنوع احتفالي ان نعتصم به، وقد اثبتته في تحريمها هرطقة يانسينيوس، التي حملت القحة تبّاعها على التجديف ضد جودة الله فقالوا: «إن بعض وصايا الله يستحيل تتميمها على الناس الابرار، مع ما لديهم الآن من قوى، ولو ارادوا ذلك وبذلوا جهدهم في

---

١) المجمع التريدنتيني جلسة ٦ فصل ١١

سبيله ، وكذلك تنقصهم النعمة التي بها تصير هذه الوصايا مستطاعة »[1]

– الاعتداء على حياة الجنين في احشاء امه –

ولكنَّ هناك ايضاً، ايها الاخوة المحترمون ، جريمةً فظيعة للغاية لا بدَّ من ذكرها، بها يُعتدى على حياة الولد وهو في احشاء أمه. فنهم من يشاء ان يكون هذا جائزًا ومنوطاً بخاطر الاب او الام. على ان غيرهم يقولون ان الامر محرم، ما لم تقم دواعٍ خطيرة جدًا اطلقوا عليها اسم « الدلالة » : الدلالة الطبية والدلالة الاجتماعية ودلالة تحسين النسل. وجميع هؤلاء يطلبون، في ما يختص بشرائع الدول الجزائية التي تمنع قتل الجنين غير المولود ، ان تعترف تلك القوانين العمومية ذاتها بتلك « الدلالة » التي يختلف مروّجوها المختلفون في تعريفها ، ويريدون ان تكون ناجية من كل عقوبة . بل يوجد من يطلب ان يمد القضاة يد المعاونة لتلك العمليات القتالة . يا للاسف ! ان هذا يجري كثيراً جداً في بعض الاماكن كما هو معلوم لدى الجميع

اما ما يتعلق « بالدلالة الطبية والعلاجية » — حتى نستعمل الالفاظ التي يستعملونها — فقد سبقنا وقلنا، ايها الاخوة المحترمون، ما هو عظم شفقتنا على الأم، التي تهدِّد صحتها بل حياتها اخطار جسيمة، بسبب ما فرضته عليها الطبيعة. ولكن اي سبب يمكن ان يكون ، على نوع من الانواع، عذرًا للإقدام على قتل البريء رأساً، لأن محور الكلام الآن على هذا. فسواء أُقتلت الام ام الولد، يكون ذلك مخالفاً لوصية الله وصوت الطبيعة : « لا تقتُل[2] ». لانه على السواء مقدسة هي حياة كليهما ، التي لا يجوز لايّ سلطة كانت ، حتى ولا السلطة العامة نفسها، ان تعتدي عليها . وقد شطّ الذين يستصدرون هذا الحق مما يدعونه « حق السيف » ، الذي لا قوة له الّا تجاه المجرمين. ولا محل هنا البتة «لحق الدفاع عن النفس» حتى الدم ضد مهاجم جائر، لانه من يجوز ويطلق على طفل بريء اسم المهاجم الجائر ؟ كذلك لا محل لما يدعونه « حق ضرورة قصوى » يمكن ان يمتدّ حتى الى قتل البريء رأساً . إذن ، لصيانة الحياتين ، حياة الام

---

١) المرسوم الرسولي Cum occasione ٣١ ايار ١٦٥٣ القضية الاولى ٢) تكوين ٢٠ : ١٢ وطالع قرارات مجمع التفتيش ٤ ايار ١٨٩٨ و٢٤ تموز ١٨٩٥ و٣١ ايار ١٨٨٤

وحياة الولد ، يبذل الاطباء ذوو الاستقامة والخبرة جهودهم الحميدة الممدوحة . وبالعكس ، اولئك الذين يكيدون لحياة الام او الولد ، بحجة المعالجة الواهية ، او بداعي الشفقة الكاذبة ، فانهم يثبتون على انفسهم انهم امسوا ، الى اقصى حدٍ ، غير اهل لاسم الاطباء الشريف والثناء.

وهذا ، ينطبق تمام الانطباق على الكلام القارص ، الذي وجهه اسقف هيپونة الى المتزوجين المفسودين ، الذين يجتهدون في منع الحبل ، ولكن ان لم يفلحوا فلا يُرهبهم قتل الجنين ، اذ قال : « في بعض الاحايين تبلغ بهم قساوتهم الدنسة او دعارتهم القاسية الى ان يستحضروا سماً يسبب العُقم ، وان اخفق ، يُبيد الجنين المحبول به في الاحشاء ويسحقه ، فيتوخون بذلك ان يموت ولدهم قبل ان يعيش ، وان كان عائشاً في الاحشاء ان يُقتَل قبل ان يولَد . وفي الحقيقة ، ان كان كلاهما على هذه الحال فليسا زوجين . وان كانا هكذا منذ الابتداء فانهما يكونان قد اجتمعا لا الزواج بل للفجور . وان لم يكن كلاهما كما ذكرت فاني اتجاسر واقول : « ان المرأة بنوع ما لزوجها امرأة عاهرة ، او انه هو لها رجلٌ زانٍ »[١]

— ما لا يبرره تحسين النسل —

واما ما يقدّم من الملحوظات بشأن « دلالة » تحسين النسل وخير الهيئة الاجتماعية ، فيمكن بل يجب الاستفادة منه بالطرق الجائزة واللائقة ، وضمن الحدود الواجبة . اما أن يُراد استدراك الضرورات ، التي ترتكز عليها هذه الملحوظات ، بقتل الابرياء ، فهذا امرٌ مضادّ للعقل وللوصية الالهية ، التي اذاعها بولس الرسول بقوله : « لا نعمل الشرّ لكي يصدر الخير »[٢]

واخيراً لا يسوغ للقابضين على زمام الاحكام في الشعوب وللمشترعين ان ينسوا ان من اختصاص السلطة العمومية ان تصون حياة الابرياء ، بالشرائع والعقوبات الملائمة . وهذا الواجب يزداد الزاماً على قدر ما يكون الذين تعرّض حياتهم وتهدّد بالخطر عاجزين عن الدفاع عن انفسهم ، وفي مقدّمة هؤلاء الاجنة المحجوبون في احشاء امهاتهم . اما اذا كان ارباب السلطة ليس فقط لا

١) القديس اغوسطينوس في الزواج والشهوة فصل ١٥ ٢) رومية ٣ : ٨

يحمون هؤلاء الاطفال بل يتسامحون بشرائعهم ومراسيمهم ، ويسلمونهم الى ايدي الاطباء او سواهم ليقتلوهم ، فليذكروا ان الله هو الديان والمنتقم لدم البريء الصارخ من الارض الى السماء [1]

ولا بد ، في النهاية ، من تقبيح تلك العادة التي لها ولا شك صلة قريبة بحق الانسان الطبيعي في عقد الزواج، ولكنها تختص ايضاً ، على نوع ما حقيقي، بخير الولد. فان من الناس من قد تعدّوا الحدود بعنايتهم المفرطة بتحسين النسل، فلا يكتفون بان يعطوا بعض النصائح ، التي من شأنها ان تفيد الطفل ، بنوع اضمن، عافيةً وقوةً — ولا مشاحة أن هذا مما لا يضاد العقل السليم — لكنهم يقدّمون غاية تحسين النسل على اية غاية سواها ، مهما علا شأنها ، فيرغبون في ان تمنع السلطة العامة عن الزواج جميع الذين ، على حسب قواعد علمهم وتقديراته ، يظنونهم ، بداعٍ ما تسلسل اليهم بالوراثة ، سيلدون ذرية ناقصة معتلّة ، وذلك حتى لو كان المطلوب منهم اهلاً بذاتهم لعقد الزواج . بل يرغبون في ان يكون هؤلاء ، حتى رغماً منهم وبموجب القوانين، محرومين من تلك القوة الطبيعية بوسائل طبية ، وذلك لا للحصول من السلطة العامة على عقوبة دامية لذنبٍ يكونون قد ارتكبوه او لاتقاء جرائم قد يقترفونها في مستقبل الايام، اي ان اصحاب الزعم المذكور ، ضد كل حق وكل مسوّغ ، يخولون الحكام صلاحية لم تكن لهم قط ولا يمكن شرعاً ان تكون

فكل الذين يتصرفون هكذا ينسون ان العائلة اقدس من الحكومة وان الناس يولدون اولاً ، لا للارض والزمان بل للسماء والابدية. ولا يجوز مطلقاً ان اناساً يستطيعون الزواج ويقدَّر انهم ، حتى اذا عمدوا الى كل عناية واجتهاد ، لا يلدون الا نسلاً مختلاً، يؤثمون ، لهذا السبب ، اثماً ثقيلاً فيما اذا عقدوا زواجاً ، وإن كان في الغالب ينبغي ان يشار عليهم بان لا يتزوجوا

بيد انه ليس للحكام سلطة مباشرة على اعضاء مرؤوسيهم، وعليه لا يحل لهم، لا بحجة تحسين النسل ولا لاية علة كانت، ان يمسّوا، مباشرةً، بأذى كمال الجسم البشري او يشوّهوه ، حيث لم يقع ذنب ولا يوجد داعٍ يقضي بعقوبة

[1] طالع سفر التكوين ٤ : ١٠

دامية، وهذا عينه ما يعلّم القديس توما الاكويني حيث يبحث عما اذا كان يحق للقضاة البشريين ، لتلافي اضرار مستقبَلة ان ينزلوا بانسان عقوبة ما . فيسلّم بالامر نظرًا الى بعض عقوبات اخرى ، لكنه حقاً وصواباً ينكره نظرًا الى أذى الجسد . قال : «لا ينبغي ابدًا بموجب القضاء البشري ، ان يعاقب احدٌ ، بدون ما ذنب ، عقوبةً مؤلمة بان يُقتل او يبتر له عضوٌ او يضرب»[1]

امّا كون الافراد انفسهم لا سلطة لهم على اعضاء جسدهم سوى التي تختص بغاياتها الطبيعية ، فلا يحقّ لهم ابادتها او بترها او جعلها، بطريقة اخرى، غير صالحة لوظائفها الطبيعية ، ما لم يتعذّر تدارك خير الجسد كله بواسطةٍ غيرها ، فهذا ما يجزم به التعليم المسيحي وما يثبته تماماً نور العقل البشري

— الاضاليل المضادّة للامانة الزوجية —

وكيما نتخطى الى نوع آخر من الاضاليل ، ممّا يتعلق بالامانة الزوجية نقول ان كل ما يُخطأ به ضدّ النسل تكون نتيجته انه يُخطأ به ايضاً على وجه ما ضد الامانة الزوجية ، لانَّ كلاً من هذين الخيرين للزواج ملتحمٌ بالآخر . لكنَّ الامانة الزوجية ، فضلاً عن ذلك ، تتعدّد انواع الاضاليل والمفاسد المناقضة لها ، على قدر ما تتضمن هذه الامانة عينها من الفضائل العائلية : نعني بها الامانة العفيفة في كلا الزوجين وانقياد الزوجة الصالح لرجلها واخيرًا المحبة الثابتة الحقيقية بينهما

— الحرية المحرّمة —

فالامانة يُفسدها اولًا الذين يعتدون ان لا بد من التساهل ، بما لعصرنا من المزاعم والعوائد ، في شأن نوع من المودّة لغير الزوج ، كاذبة وغير خالية من الاثم . ويؤكدون انه يجب ان يُخوَّل الزوجان قسطاً من الحرية اوفر، في تبادل مناهج الشعور والتصرّف هذه ولاسيما ، على ما يزعمون ، لان كثيرين فُطروا على ميل الى العلاقات الجنسية، لا يمكنهم شفاء غليلهِ ضمنَ الحدود الضيقة التي الزواج الفرديّ . وعليه ، فما نراه عند الازواج الصُلّاح من تلك النزعة العنيفة ، التي ترذل وتنبذ كل تلذّذ خلاعي ، إن بالعاطفة وإن بالفعل ، مع من كان

---

1) الخلاصة اللاهوتية ٢ - ٢ مسئلة ١٠٨ مادة ٤ على الثاني

غريباً عن شركة الزواج ، يحكمون انه ضرب مما قضى عليه الدهر من ضعف الذهن والنفس ، او الغيرة الممقوتة السافلة . ولذلك فكلّ الشرائع الجزائية المسنونة في البلاد لاجل المحافظة على الامانة الزوجية، يريدون ان تكون منقوضة او ان تنقض دون تردد

على ان الشعور الشريف في الازواج الاعفاء ، حتى لو اكتُفي بالطبيعة وحدها دليلاً ، يستنكر ، ولا مشاحة ، ويرذل هذه الاقاويل . وصوت الطبيعة هذا تؤيده وتثبته وصيّة الله : «لا تزنِ» [١] وكذلك وصية المسيح : « ان كل من نظر الى امرأة لكي يشتهيها فقد زنى بها في قلبه » [٢]. ثم لا العادات البشرية اية كانت ولا الامثال الرديئة ولا ظواهر الرقي الانساني يمكنها ابداً ان توهن قوة هذه الوصية الالهية، لانه كما « ان يسوع المسيح هوَ هوَ امس واليوم والى مدى الدهور » [٣] كذلك يثبُت تعليم المسيح هو هو ، لا تزول منه نقطة واحدة حتى يتم الكل [٤]

— تحرير المرأة —

اما الذين يكدّرون ، كتابةً وقولاً ، سناء امانة الزواج وعفافه ، فهؤلاء معلّمو الاضاليل كلهم ، هم انفسهم يتوصّلون بسهولة الى تقويض اركان واجب انقياد المرأة الامين الصالح لزوجها . وقد تجاسر كثيرون منهم تجاسراً اعظم فادعوا ان هذا الانقياد هو عبوديّة شائنة على احد الزوجين تجاه الآخر ، وانّ جميع الحقوق بينهما متساوية ، وانه ، لمّا كانت عبوديّة احدهما تخرق هذه الحقوق فلذلك هم يُنادون ، متبجحين كل التبجح ، ان المرأة قد تحررت نوعاً او انه يجب تحريرها

وهذا التحرير قد جعلوه مثلثاً بحسب ما يتناول تدبير الشؤون البيتية او ادارة الموارد العائلية او الحؤول دون حياة الاولاد ام اعدامهم اياها وقد دعوه التحرير الاجتماعي والاقتصادي والفيسيولوجي . فالفيسيولوجي من حيث يريدون ان تكون النساء لمجرد ارادتهن الحرّة معتوقات، او واجباً عتقهن، مما يترتب على

---

١) سفر الخروج ٢٠ : ١٤ ٢) متى ٥ : ٢٨

٣) عبر ١٣ : ٨ ٤) طالع متى ٥ : ١٨

القرينة من الاعباء زواجيةً كانت او أمومية (وقد أبنّا كفاية ان هـذا ليس تحريرًا بل اثمًا فظيعاً) . والاقتصادي من حيث يومونَ للمرأة الحقّ ، حتّى عن غيرِ علم بعلها ورضاه ، ان يكون لها شؤون خاصة بها فتديرهـا وتدبّرها غير مكترثة لاولادها وزوجها وعائلتها باجمعها. واخيرًا الاجتماعي من حيث يرفعون عن الزوجة مهامها البيتية المختصّة إما بالاولاد وإما بالعائلة حتى ، اذا ما اهملتها، تستطيع الانقياد لميلها الطبيعي والانقطاع الى الشؤون والوظائف حتى العمومية

ولكن ليس هذا ايضاً هوَ التحرير الحقيقي للمرأة ولا تلك الحرية المعقولة السامية الشأن التي تقتضيها للمرأة والزوجة المسيحية وظيفتها. وانما هو بالأحرى إفساد فطرة المرأة وكرامة الزوجة ، وقلبُ وضعية العائلة جمعاء ، بان يُحرَم البعل زوجتَه ، والاولاد أمهم ، والبيت والعائلة كلها حارسَهـا الساهر عليها دوماً . بل تعود وبالًا على المرأة عينها تلك الحرية الكاذبة وتلك المساواة غير الطبيعية بالرجل . فانه اذا ما نزلت المرأة عن ذلك الكرسي الملكي الـذي رفعها اليه الانجيل ، ضمن جدران البيت ، فـلا تلبث ان تُدهور الى حالة الاستعباد القديم ، ان لم يكن ظاهرًا فحقيقةً ، وتُمسي ، على ما كانت عند الأمم الوثنية ، آلةً للرجل ، لا غير

على انَّ هذه المساواة في الحقوق ، التي شُدَّ ما يبالغ بها ويُدَّعى لها ، يجب حقا الاعتراف بوجودها في الامور الخاصّة بالشخص البشري وكرامته ، والتي تنتج عن ميثاق العرس ويشتمل الزواج عليها . ففي هـذه الامور يتمتع كلا الزوجين ولا شك بحق واحد تماماً ويُقيّدان بواجب واحد . اما في غيرها فلا بدّ من بعض التفاوت وبعض التعديل ، يقتضيها صالح العائلة وما يتوجب لمجتمع البيت ونظامه من الوحدة والثبات

بيد انه، حيثما يتوجّب بعض التغيير في الاحوال الاجتماعية والاقتصـادية للمرأة المتزوجة ، بسبب الانقلابات الطـارئة على اشكال العلاقات البشرية وعاداتها ، فللسلطـة العامّة اذ ذاك ان توفّق بين حقوق الزوجة ومقتضيات العصر واحتياجاته ، مع مراعاة ما تقتضيه الفطرة النسوية الخاصة وسلامة الآداب والخير العائلي العام ، وايضاً على شرط ان يستمرّ سليماً نظام الشركة

البيتية الجوهري الذي اقامته سلطة وحكمة اسمى من اللتين للبشر ، اي ساطة الله وحكمته ، والذي لا يمكن ان يحوَّر بشرائع الامم او على هوى الاشخاص

على ان اعداء الزواج في العصر الحاضر يتجاوزون ايضاً ما سبق ، وذلك بابدالهم من الحبّ الصادق المتين ، اساس السعادة الزواجية واللذة الحميمة ، ضرباً من تناسب الاخلاق الاعمى وتوافق الطباع ، يدعونه الميل الحيّ ، ويزعمون انه اذا اضمحلّ هذا الميل ، تراخى الرباط الذي به دون غيره تلتحم الارواح ، وانحلّ تماماً . وماذا ، يا ترى ، يكون هذا الامر سوى بيتٍ يبنى على الرمل ، فاول ما تصدمه امواج النكبات ، على قول المسيح ، لا بدّ ان يندكّ للحال ويسقط . « وهبّت الرياح وصدمت ذلك البيت فسقط وكان سقوطه عظيماً »[1] ولكن بالعكس اذا كان البيت قد بني على الصخرة ، اي على المحبة المتبادلة بين الزوجين ، الموطدة باتحاد روحَيهما اتحاداً اختيارياً ثابتاً ، فلا تزعزعه النكبة اية كانت وبالاحرى لا تقوّض اركانه

— الاضاليل المضادّة للسرّ —

— نكران كون الزواج سرًّا —

ساميان هما للغاية ، ايها الاخوة المحترمون ، خيرا الزواج المسيحي الاولان ، اللذان دافعنا حتى الآن عنهما ضد مكايد مُريدي قلب الهيئة الاجتماعية من المعاصرين . لكن كما ان الخيرين المذكورين يفوقهما بمراحل الخير الثالث الذي هو خير السرّ ، كذلك لا عجب ان يكون تفوّقه هذا اول ما يهاجمونه هم انفسهم مهاجمة اشدّ جدًّا . فاول ما يعلّمون أنّ الزواج امرٌ دُنيويٌّ من كل وجه ومدنيٌّ بحت ، ولا ينبغي مطلقاً ان يوكل الى الجماعة الدينية ، اي كنيسة المسيح ، بل الى الجماعة المدنية وحدها . ثم يردفون ان العقد الزواجي ينبغي ان يُحرَّر من اي وثاق غير قابل الانحلال بحيث يصبح الفراق او الطلاق بين الازواج ليس فقط مما يُتساهل به بل مما يؤيده الشرع . فينتج اخيرًا من ذلك ان الزواج بعد تجريده من كل صفة مقدّسة ، يمسي من عداد الامور الدنيوية المدنية

---

[1] متى ٧ : ٢٧

واول أمرٍ يقررونه ، في هذا الشأن ، وجوب اعتبار العقد المدني نفسه عقدًا زواجياً حقيقياً ويسمونه الزواج المدني ، . اما العقد الديني فليس عندهم سوى عمل اضافي يزاد على العقد المدني ، بل ذلك معظم ما يجب السماح به للشعب الاشدّ تعلقاً بالخرافات . ثم يريدون ان يُرخص للكاثوليك ان يختلطوا بالزواج مع غير الكاثوليك ، بدون ما لومٍ وبدون ايةِ مراعاة لقواعد الدين وبلا استئذان السلطة الدينية

والامر الآخر ، الذي يتبع الاول ، يقوم بان يُعذر الطلاق الكامل وان تُمدَح وتروَّج تلك الشرائع المدنية التي تساعد على فكّ رباط الزيجة نفسه

اما ما يتعلق بالخاصة الدينية التي للزواج ايا كان ، وبالاحرى كثيرًا الزواج المسيحيّ والسرّ ، فلما كان ما يجب ملاحظته في هذا الشأن قد افاض في البحث فيه لاون الثالث عشر ، ودعمه بادلةٍ خطيرة ساطعة ، في رسالته التي ذكرناها مرارًا ، وقد سبق لنا ان اعتبرناها صريحاً كأنها منّا ، لذلك نُحيلكم هنا اليها ، ولا نرى واجباً ان نردّد الان الّا القليل منها

ان نور العقل وحده ، ولا سيما اذا ما استقصينا بحث آثار التاريخ القديمة ، واستجوبنا شعور الشعوب الدائم ، وتحرّينا شرائع الامم وعاداتها ، يُثبت لنا اثباتاً كافياً ، انّ في الزواج الطبيعيّ ذاته شيئاً مقدساً دينيًا ، « لا عارضاً بل فطريا ، ولا مأخوذًا عن البشر بل مندمجاً في الطبيعة » لان « الله هو مبدعه ولانه كان ، حتى منذ الابتداء ، مثل صورة لتجسد كلمة الله » [1]. فان سمة القداسة التي في الزواج والتي ترتبط ارتباطاً شديدًا بالدين ونظام الاشياء المقدسة ، تنجم عن مصدره ذاك الالهي الذي ذكرناه سابقاً ، ثم عن غايته التي هي ولادة البنين وتربيتهم لله ، وكذلك ارتباط الزوجين به تعالى بالمحبة المسيحية والعون المتبادل ، واخيرًا عن وظيفة الزواج ذاتِه الطبيعية ، التي رتبها عقل الله المبدع ، بعناية فائقة ، لتكون كآلة لنقل الحياة ، بها يصبح الوالدون كخدّام يخدمون قدرة الله الضابطة الكل . والى ما سبق تُضاف علّة أُخرى لعظمة الزواج وهي مقتبسة من السرّ ، تجعل زواج المسيحيين شريفاً

---

١) رسالة البابا لاون الثالث عشر Arcanum ١٠ شباط ١٨٨٠

للغاية وترفعه الى درجة من السموّ عالية جداً ، حتى انه تجلّى للرسول « سراً عظيماً مكرّماً في كل شيء . »[١]

وهذه الخاصة الدينية في الزواج ومعناه الرفيع الدالّ على النعمة وعلى اتحاد المسيح بالكنيسة ، يقتضيان من الخطيبَين إجلالاً مقدساً للقران المسيحيّ وسعياً مقدساً في ان يكون الزواج ، الذي يتأهبان لعقده، شبيهاً ، على احسن ما يمكن ، بذاك المثال الاعلى

– اخطار الزيجات المختلطة –

فكثيراً ما يُخطئ في هذا الموضوع ، ولا يخلو ذلك احياناً من خطرٍ على الخلاص الابدي ، اولئك الذين يجرؤون على عقد الزيجات المختلطة ، التي رأت محبةُ الكنيسة الوالدية وعنايتُها ، لاسباب خطيرة للغاية ، ان تحظّرها على ابنائها ، كما يتّضح من نصوص عديدة ، قد لُخصت في مجلة الحق القانوني بمادته التي ترسم ما يلي :

« تحرّم الكنيسة اشدّ التحريم ، في كل موضع ، عَقد الزواج بين شخصين معمّدَين ، يكون احدهما كاثوليكيًا والآخر منتمياً الى شيعة هرتوقية او منشقّة . واذا كان ثمّة خطر فساد على الزوج الكاثوليكي ، فالزواج اذ ذاك تنهى عنه حتى الشريعة الالهية نفسها . »[٢] واذا كانت الكنيسة احياناً ، مراعاةً لظروف الازمنة والاحوال والاشخاص ، لا ترفض التفسيح في هذه المراسيم الشديدة جدًّا ، (مع التحفظ الذي يقتضيه الحق الالهي واتخاذ التدابير الملائمة لابعاد خطر الفساد جهد المستطاع) فمع ذلك يصعب ان لا يتأتى للزوج الكاثوليكي بعض الضرر عن هذه الزيجات

وعن هذا لا يندر ان ينجم للاولاد ما يؤسف له من الزيغان عن الدين ، او في الاقل من التدهور السريع الى الاهمال الديني ، اعني ما يدعونه عدم الاكتراث ، القريب جدًا من الكفر والالحاد . هذا فضلًا عن ان الزيجات المختلطة تزداد فيها كثيرًا صعوبة ذلك الائتلاف الحيّ بين الارواح ، الذي

١) طالع افسس ٥ : ٣٢ وعبر ١٣ : ٤

٢) مجلة الحق القانوني العام مادة ١٠٦٠

يجب ان يماثل السر ، اي ، على ما قلنا ، اتحاد الكنيسة السري مع المسيح فانه يسهل حينئذٍ وقوع الخلل في ارتباط الارواح الوثيق الذي ، كما انه لكنيسة المسيح علامة وميزة ، كذلك يجب ان يكون للقران المسيحي علامةً وفخرًا وزينةً . لان رابطة القلوب تنقطع عادةً ، او قلما يكون تتراخى حيث يقع ، في شأن الامور النهائية السامية التي يحترمها الانسان ، اي الحقائق والشعائر الدينية ، تباينٌ في الافكار واختلاف في الارادات . وعن هذا ينشأ خطرٌ على المحبة بين الزوجين ان تفتر وعلى المجتمع البيتي ان تتضعضع فيه اركان السلام والسعادة ، التي تصدر على الاخص عن اتحاد القلوب . فان الزواج على ما سبق الحق الروماني القديم وحدّده منذ اجيالٍ عديدة : « هو اتحاد الرجل والمرأة واشتراكهما في أمور الحياة كلها وتبادلها الحق الالهي والبشري » [1]

— ازدياد الطلاق وسهولته —

على ان اهمّ الحواجز، على ما سبق لنا التنبيه اليه؛ ايها الاخوة المحترمون ، التي تقف في وجه تجديد الزواج وتكميله ، على حسب ترتيب المسيح الفادي ، هو سهولة الطلاق التي تزداد يوماً عن يوم . بل ان دُعاة تجديد الوثنية ، الذين لم يستفيدوا شيئاً من التجارب المؤلمة ، يواصلون هجماتهم ، بشدّة تتعاظم مع سير الايام ، على الحقيقة المقدسة في عدم قابلية الزواج للانحلال ، وعلى الشرائع المؤيدة لها . ويزعمون ان الترخيص بالطلاق مما يجب الحكم به ، حتى تقوم شريعة اخرى، ارفق بحالة البشر، على انقاض الشرائع القديمة الساقطة

اما اسباب الطلاق فهي ، على ما يصرّحون ، عديدةٌ مختلفة الانواع : منها ما يصدر عن نقص او ذنب في الاشخاص ، ومنها ما يرتكز على الاشياء (فيسمّون تلك شخصية وهذه شيئية) واخيرًا كلُّ ما يجعل شركة الحياة الفردية شاقّة واوفر نكدًا

ثم انهم يسعون في تصويب هذه الاسباب والقوانين ببيّناتٍ عديدة :

---

١) مودستينوس (الديجست كتاب ٢٣ : ٢ في رتبة الزواج) كتاب ١ في القواعد

اولها خير كلا الزوجين ، سواء أكان احدهما بريئاً ، وبالتالي متمتعاً بحق الافتراق عن المذنب ، ام ملطخاً بالجرائم ، ولهـذا السبب يجب اقصاؤه عن اتحـاد مضنك قسري . ثم خير الاولاد ، الذين يُحرمون التربية الصالحة او يفقدون ثمرتها، لأن ما يعانونه من سيئ التأثر ، بسبب اختلافات والديهم وسائر اعمالهم الشريرة ، يخرجهم بسهولة عظيمة جداً عن جادة الفضيلة . واخيراً الخير العام للمجتمع البشري، الذي يقتضي اولاً ان تُنقض تماماً تلك الزيجات التي اصبحت لا تفيد شيئاً لبلوغ الغاية التي ترمي اليها الطبيعة ، ثم ان تُخوِّلُ الشريعة حق الفراق للزوجـين ، منعاً للجرائم التي لا يصعب توقع شرهـا بسبب اشتراك الزوجين في المعيشة او لعلاقاتهما المتواصلة ، وايضاً خشيةَ ان يتفاقم على مدى الايام امتهان المقام القضائي وهيبة الشرائع ، لكون الأزواج رغبةً في الحصول على الحكم بالطلاق المبتغى ، إمّا يرتكبون عمداً الجرائم التي تُمكن القاضي من حـلّ الوثاق شرعاً ، وإمّا يكذبون بقحةٍ ويحلفون زوراً امام القـاضي انهم ارتكبوها ، مع انه يرى جليا حقيقة الواقع

ومن ثم يتشدّق دعاة الطلاق مستنتجين انه يجب التوفيق التام بين الشرائع وهذه الضرورات كلّها وانقلاب ظروف الازمنة وتبدل آراء النـاس وقوانين المجتمعات المدنية وعاداتها. ويزعمون أنّ هذه الاسباب ، حتى إن اعتُبر كلٌّ منها على حدةٍ، ولكن بالاخص اذا ما ضُمّت كلّها مجموعةً، تدل اوضح دلالة على وجوب الترخيص بالطلاق لاسباب معيّنة

وقد زاد آخرون على ما سبق بقحة غريبة فزعموا ان الزواج ، بما انه عقد خاصّ لا غير ، يجب من ثم ان يُترك تماماً لرضى المتعاقدين الخاص وحكمهما ، كما يجري في سائر العقود الخاصة وعليه ينبغي ان يمكن فسخه لاي سبب كان

— بطلان الاعتراضات على عدم انحلال وثاق الزواج —

على ان هذه الترّهات ايضاً كلها ، ايها الاخوة المحترمون ، تقوم شاجبةً لها شريعةُ الله الواحدة الوثقى ، التي اثبتهـا المسيح اثباتاً وافراً ولن تقوى على اضعافها لا قرارات البشر ولا مراسيم الشعوب ولا ارادة المشترعين اية كانت .

وهذه الشريعة هي : « ان ما جمعه الله لا يفرّقه انسان »[١] . فاذا ما فرّقه الانسان ظلماً ، كان عمله لغواً بتاً . فبصواب اذاً، على ما رأينا اكثر من مرة، قد اكّد المسيح ذاته انّ « كلّ من طلّق امرأته وتزوج اخرى فقد زنى ومن تزوج التي طلقها رجلها فقد زنى »[٢] وكلام المسيح هذا يُطلق على ايّ زواج كان ، حتى الطبيعي المشروع . لان كل زواج حقيقي تنطبق عليه قاعدة عدم قابلية الانحلال هذه فتخرجه تماماً ، من حيث حل الوثاق ، عن حكم التراضي بين الفريقين وعن كلّ سلطانٍ عالميّ

وممّا ينبغي اعادة ذكره الحكم الاحتفالي الذي به يشجب المجمع التريدنتيني هذه الاضاليل تحت طائلة الحرم وهو : « ان قال احدٌ انه ، بسبب الهرطقة او نكد السكنى المشتركة او الاغتراب المصنّع ، يمكن الزوج حلّ وثاق الزواج ، فليكن محروماً »[٣] وايضاً : « ان قال احدٌ ان الكنيسة تضلّ حيث علّمت وتعلّم انه على حسب التعليم الانجيلي والرسولي لا يجوز ، لعلة زنى احدِ الزوجين ، حلُّ وثاق الزواج ، وانه لا يجوز لكليهما ، حتى ولا للبريء الذي لم يُسبب الزنى، ابرام زواج آخر ما دام احدهما حيّاً ، وان من طلّق الزانية واخذ أخرى، والتي تُطلّق واحداً فتتزوج غيره كلاهما زانيان ، فليكن محروماً »[٤]

فاذا كانت الكنيسة لم تخطئ ولا تخطئ اذ علّمت وتعلّم هذا ، ولذلك كان ثابتاً كلّ الثبوت ان وثاق الزواج لا يجوز حلّه حتى ولا لعلة زنى ، فقد اتّضحَ ان سائر الاسباب ، التي هي اوهن جداً مما سبق والتي يُدلى بها عادةً لتسويغ الطلاق ، هي اقل قيمة بكثير ويجب حسبانها من كل وجه كلا شيء.

زد على ذلك انه يسهل حلّ اعتراضاتهم السابق ذكرها ، من تلك الاوجه الثلاثة ، على ثبات الوثاق الزواجي . فان كل تلك الاضرار تُتلافى والاخطار تُبعَد اذا أُبيح في تلك الظروف الحرجة ان يفترق الزوجان افتراقاً غير كامل ، اي مع بقاء الوثاق سالماً كاملاً ، ذاك الافتراق الذي ترخص به شريعة الكنيسة

---

١) متى ١٩ : ٦ ٢) لوقا ١٦ : ١٨

٣) المجمع التريدنتيني جلسة ٢٤ رأس ٥

٤) المجمع التريدنتيني جلسة ٢٤ رأس ٧

عينها في مواد الحق القانوني المتعلقة باحكام الهجر مضجعاً ومائدةً ومسكناً [1]

اما اسباب الهجر من النوع المذكور وشروطه وكيفيته، وايضاً الاحتياطات التي بها يتدارك امر تربية الاولاد وسلامة العائلة ، ويتلافى ، على قدر المستطاع ، كل الاضرار ، التي ، بداعي الهجر المذكور ، يُخشى وقوعها إنْ للزوج وإنْ للاولاد وإنْ للجماعة المدنية عينها، فالحكم فيها للشرائع الكنسية، ومن بعض الحيثيات على الاقل ، للشرائع المدنية ايضاً ، اي من حيث المصالح والنتائج المدنية

— الطلاق تشجبه عواقبه —

على انه من المقرر ان جميع البراهين التي يُدلى بها عادةً لتأييد ثبات الزواج غير القابل الانحلال، وقد اوردناها سابقاً، هي نفسها وبقوة الاقناع ذاتها تُثبت وجوب نقض ضرورة الطلاق واجازته ، وكذلك وجوب انكار سلطة الترخيص فيه لاي حاكم كان . وما ينتج عن عدم انحلال الزواج من المنافع العظيمة يقابله ما ينجم عن الطلاق من الاضرار الشديدة الاذى إنْ للافراد وإنْ للمجتمع البشري قاطبةً . وكي نُعيدَ تعاليم سلفنا نقول : يكاد يكون نفلاً القولُ انه بقدر ما يتضمن ثبات الزواج ، غير القابل الانحلال ، من الخيرات بقدر ذلك يجرّ الطلاق من شتى الشرور . فمن جهةٍ ، مع ثبات الوثاق سالماً ، نرى الزيجات في أمن وطمأنينة، ومن جهة اخرى بسبب ما يتوقّع من حوادث الافتراق بين الزوجين او اخطار الطلاق نفسها تمسي العهود الزواجية متقلقلة او مُعرَّضة لا محالة للظنون المقلقة . من جهة تتوطّد بنوع عجيب دعائم الرضى المتبادل والاشتراك في الخيرات ، ومن جهة أخرى تتضعضع بنوع مفجع لمجرّد الترخيص بالافتراق . من جهة توآزَر الامانةُ الزوجية العفيفة بامداد التعاضد العظيم الملاءمة ، ومن جهة اخرى تتوافر للخيانة دواعي الاغراء الوبيلة . من جهة يحافَظ محافظة جدّية على ولادة الاولاد والعناية بهم وتربيتهم ، ومن جهة اخرى يلحق بها اشد الاضرار . من جهة تُسدُّ ابواب

---

[1] دستور الحق القانوني مادة ١١٢٨ وما بعدها

الاختلافات العديدة بين العيال وذوي القربى ، ومن جهة اخرى تتعددُ الفرص للتنازع . من جهة يتيسر تيسراً اعظم خنق بذور الفتن ، ومن جهة اخرى تُلقى بكميات أوفر وتمتد امتداداً اوسع جداً . وبالأخص من جهة تجدَّد وتعاد الى المرأة بطريقة حسنة كرامتها ووظيفتها في المجتمع البيتي والمدنيّ ، ومن جهة اخرى تُمتهن بنوع شائن تلك الكرامة وتلك الوظيفـة اذ تكون الزوجات في خطر من « ان يعتدّهنَّ رجالهنَّ مهملات بعد ان يكونوا قد استخدموهن لقضاء شهواتهم »[1]

ولما كان خراب العيال وايضاً — كي نختتم هـذا الفصل بتعاليم سلفنا — « تحطيم مقدرات الممالك ، لا شيء يقوى عليها مثـل فساد الاخلاق ، لذا يتيسر التثبُّتُ أنّ الدّ عدوّ لسعادة العائلات والبلاد هو الطـلاق ، الذي تنشأ حوادثه عن انحطـاط الاخلاق في الشعوب ، على ما يشهد الاختبار ، ويفسح المجال ويفتح الباب على مصراعيه لأرذل العادات في الحياتين الفردية والعامة . ويثبت لنا شدّة تفاقم هذه الآفات اذا اعتبرنا انه لا يكون من رادع يقوى على حصر الحرية بالطلاق ، بعد ان يكون قد سُمح بها ، ضمن حدود ثابتة او سبق تعيينها . اجـل ! شديدة هي قوة الامثـال ، واشد منها قوّة الشهوات . وعن هذين العاملين ينشأ لا محالة سريان شهوة الطـلاق الذميمة وامتدادها كل يوم الى مدى ابعد فتتغلغل في انفس كثيرين ، مثل الوباء المتفشي بالعدوى او النهر الذي ترتفع مياهه فوق اسداده فيغمر كل ما حوله »[2]

فعليه ، وكما هو مسطَّر في الرسـالة عينها « اذا لم تُبـدَّل الافكار فينبغي دائماً للعـائلات والجماعة البشرية ان تخشى من السقوط الوخيم جداً في الاضطراب والخراب الشامل »[3] . وهذه جميعها يوضّح توضيحاً فائقاً كم كان التنبؤ بها من خمسين سنة صادقاً ، فسادُ الاخلاق المتفـاقم يومياً والتهتك الغريب الذي الَمّ بالعائلة في تلك الاصقاع التي تسلطت عليها الشيوعية تسلطاً تاماً

---

١) رسالة لاون الثالث عشر Arcanum ١٠ شباط ١٨٨٠

٢) الرسالة نفسها ٣) الرسالة نفسها

— السبيل الى استئصال هذه العادات الرديئة —

— واحياء الاحترام الواجب للزواج —

حتى الآن ، ايها الاخوة المحترمون ، قد تأملنا باحترام واعجاب ما رتّبه الكليّ الحكمة، مبدع جنسنا وفاديه، في شأن الزواج البشري، وأسفنا في الوقت نفسه لكون مقصد صالح كهذا ارادته الجودة الالهية، قد أصبح اليوم في اماكن مختلفة ، بعامل مطامع البشر واضاليلهم ورذائلهم ، محروماً نتائجه ، مدوساً بالارجل . فمن الموافق اذن ان نوجّه فكرنا بعناية ابويّة الى البحث عن الادوية الملائمة التي يُستأصَل بها ما عددنا من الاعمال الشاذّة الشديدة الأذى ويُعاد في كل موضع الى الزواج الاحترام الواجب له

— انعام النظر في الرسم الالهي للزواج —

ومما يفيد في اول منزلة لهذا الغرض التذكير بهذا المبدأ الشهير في الفلسفة السليمة ، ولاسيما في علم اللاهوت المقدّس ، اي ان كلّ ما حاد عن النظام المستقيم لا يمكن ان يُعاد الى حالته الاولى الملائمة طبعه الا برجوعه الى الرسم الالهي الذي هوَ (على ما يُعلّم الملفان الملائكي) [1] مثال كل استقامة . هذا ما كان سلفنا السعيد الذكر لاون الثالث عشر يلحّ بكل صواب في تأييده ضد الطبيعيين ، مستعملاً الكلمات التالية الخطيرة جداً « انها لسنّة وضعتها العناية الالهية ، ان ما تنظم بعمل الله والطبيعة يتحقق لنا بالاختبار ان فائدته تكون عظيمة ومنفعته جزيلة بقدر ما يستمرّ على حالته الاصلية ، دون نقص ولا تغيير . والسبب في ذلك انّ الله مبدع الاشياء كلها يعلم حق العلم ما يلائم وضعيّة كل منها وحفظه ، وقد نظّمها جميعاً بارادته وحكمته تنظيماً يُمكّن كُلّاً منهامن بلوغ غايته بالطريقة المناسبة . ولكن اذا شاءت جسارة البشر وخبثهم تغيير او تشويش نظام الاشياء الذي قررته العناية الالهية ، فحينئذٍ النظامات

---

[1] الخلاصة اللاهوتية ١ — ٢ مسئلة ٩١ مادة ١ — ٢

الاوفر حكمة والاشد نفعاً تصير هي نفسها مجلبة للأذى او تبطل منفعتها ، وذلك اما لانها تكون ، بما طرق عليها من التغيير ، قد فقدت قوة الإفادة، واما لأن الله ذاته يؤثر ان يقتص هكذا من كبرياء البشر وجسارتهم .»[1]

فلا بدّ اذاً لإعادة النظام القويم في شؤون الزواج من ان ينعم الجميع النظر في مقصد الله بالزيجة وان يجتهدوا في السير على موجبه

– استمطار النعم الالهية بسيرة مسيحية –

على انه لمّا كان هذا الاجتهاد تحول دونه بنوع خاص قوّة الشهوة الجامحة، التي هي ولا شك اهم اسباب الذنوب المرتكبة ضد شرائع الزواج المقدسة ، ولمّا كان الانسان لا يستطيع إخضاع مطامعه لنفسه ما لم يخضع اولاً هو لله ، اضحى من الواجب ان يُعنى بهذا على حسب الترتيب الذي اقامه عزَّ وجلّ . فثابتة هي السُنّة أنَّ كلَّ من خضع لله يفرح بان تخضع له ، بمعونة النعمة الالهية، الشهوة واميال النفس، أمّا من يتمرّد على الله فتثير عليه مطامعه العنيفة حرباً باطنية يُبتَلَى بها ويتألم منها . والحكمة السامية في هذا التدبير قد بيّنها القديس اغوسطينوس اذ قال : « من اللائق ان يخضع الأدنى للأعلى. فمن رام ان يخضع له من كان ادنى منه فعليه ان يخضع هو لمن كان أعلى منه. اعترِف بالنظام وأسعَ وراء السلام ! أطع الله ، يُطِعكَ الجسد . هل اصوب من هذا ؟ وهل أجمل ؟ انت خاضع لمن هوَ اكبر منك ولك يخضع من هوَ اصغر منك. أخدم انت الذي صنعك ، حتى يخدمك ما صُنع لاجلك . لاننا لا نعترف ولا نوصي بهذا الترتيب: ليخضع لك الجسد فتخضع لله. بل بهذا : اخضع لله يخضع لك الجسد .فان ازدريت الاوّل اي : كن خاضعاً لله ، فلن تنال الثاني اي : ان يخضع لك الجسد . ان كنت لا تنقاد للرب يعذبك العبد »[2]

ويشهد بترتيب الحكمة الالهية هذا مُعلّم الامم الطوباوي ، مُلهَماً من الروح القدس . فانه بعد ان ذكر الحكماء الاقدمين الذين عرفوا وتثبتوا وجود

---

١) الرسالة Arcanum ١٠ شباط ١٨٨٠

٢) القديس اغوسطينوس شرح المزمور ١٤٣

خالق الاشياء كلها ، ومع ذلك رفضوا ان يسجدوا له ويكرّموه ، قال : « لذلك اسلمهم الله في شهوات قلوبهم الى النجاسة لفضيحة اجسادهم في ذواتهم » . وايضاً : « لذلك اسلمهم الله الى اهواء الفضيحة »[1] « لان الله يقاوم المتكبرين ، وللمتواضعين يعطي النعمة »[2] التي بدونها ، على ما يُنذر معلّم الامم عنه : « لا يستطيع الانسان ان يقهر الشهوة المتمرّدة »[3]

واذ كان لا سبيل اذاً الى تهدئة هذه الثورة الجامحة كما ينبغي ، ما لم تسبق النفس ذاتها وترفع متواضعةً فريضة التعبد والاكرام لخالقها ، فأول ما يتوجب على الذين يرتبطون بوثاق الزواج المقدس ان تتغلّل في كيانهم بأجمعه تقوى الله باطنية حقيقية، فتتكيّف بها حياتهم كلها وتملأ ذهنهم وارادتهم من شعائر الاحترام السامي لجلال الله

فبكل صوابٍ وطبقاً لقاعدة الشعور المسيحي الاكمل ، يتصرّف رعاة النفوس الذين ، خشية ان يزيغ المتزوّجون عن شريعة الله في الزواج، يحضّونهم قبل كل شيء على ممارسة الاعمال التُقوية والدينية ، فيسلّمون الله ذاتهم بكليتها ، ويواظبون على التماس مدده ، ويتقرّبون من الاسرار بتواتر ، ويُحيون ويصونون في افئدتهم تقوى الله دائمة والتعبد له في كل شيء

وبالعكس، قد ضل ضلالًا فادحاً اولائك الذين ازدروا او اهملوا الذرائع الفائقة الطبيعة فتوهموا انهم ، بواسطة ما ترشد اليه العلوم الطبيعية ومخترعاتها (اي علم البيولوجيا والتوارث وما كان من نوعها) ، يتمكنون من حمل الناس على كبح شهوات الجسد . ولسنا نعني بقولنا هذا انه يجب الاستخفاف بالوسائط الطبيعية ، التي لا تنافي الآداب . فان مبدع الطبيعة والنعمة واحدٌ ، وهو الله ، الذي مَنَّ بخيرات كلا العالمين ، الطبيعي والفائق الطبيعة ، لخدمة بني البشر ومنفعتهم . فيجوز اذن للمؤمنين ويجب عليهم الاستعانة ايضاً بالوسائط الطبيعية . وانما يخطأ الذين يرتأون انها كافية لتثبيت عفاف الميثاق الزواجي او يظنون ان فيها من القوة ما هو اعظم مما في عضد النعمة الفائقة الطبيعة

---

١) رومية ١ : ٢٤ و ٢٦ ٢) يعقوب ٤ : ٦ ٣) طالع رومية ٧ و ٨

— الانقياد لتعاليم الكنيسة والطاعة لاوامرها —

على ان تطبيق القران والآداب هذا مع ما سنه الله من الشرائع للزواج، ذلك التطبيق الذي بدونه لا يمكن ان يكون تجديد الزواج فعالاً، يقتضي ان يتسنى للجميع ان يميزوا بسهولة وتأكيد لا يشوبه ضلال البتة، اية هي تلك الشرائع. ولكن لا يخفى على احدكم من الغوايات ينفسح لهـا المجال وكم من الاضاليل تمتزج بالحقيقة، اذا تُرك لكل فرد من الناس ان يتبحث هذه الامور مرتشداً بنور العقل وحده، او اذا أنيط التنقيب عنها بالتأويل الفردي للحقيقة المنزلة. على انه ان كانت هذه هي حالة الواقع، في ما يتعلق بكثير من الحقائق الادبية الاخرى، فكم بالاحرى ينبغي الانتباه لهذا الامر في ما يختص بالزواج، حيث يسهل للشهوة الجسدية ان تتهجم على الطبيعة البشرية الضعيفة، فتغويها وتفسدها. ولا سيما لان حفظ الشريعة الالهية يقتضي بعض الاحيان تجشم مشقات، قد يتحتم على المتزوجين احتمالها طويلاً، ويُنبئنا الاختبـار ان الانسان الضعيف يستخدم كلاً منها كبرهان يحتج به، بغيةَ ان يتحرر من نير الشريعة الالهية

فعليه، وكي لا تكون معرفة الشريعة الالهيـة ضرباً من الوهم او الادراك الفاسد، بل معرفةً صادقة حقيقية، تنير اذهان البشر وترشد سيرهم، لا بدَّ ان يُضاف الى تقوى الله والرغبة في الخضوع له الطاعة الصادقة المتواضعة للكنيسة. فان الكنيسة قد اقامها المسيح الربّ ذاته مُعلّمةً للحق، حتى في ما يختص بالآداب، تُرشدها وتنظمها، وان كان في هذا الباب كثيرٌ مما لا يفوت العقل البشري. فكما انَّ الله، بالنظر الى الحقـائق الطبيعية المتعلقة بالدين والآداب، قد اضاف الوحي الى نور العقل لكي تكون الامور الصوابية والحقيقية «حتى في حالة الجنس البشري الحاضرة مما يتسنى للجميع ان يعرفوه بسهولة وتأكد وثيق لا يشوبه ضلال البتة» [1]، كذلك للغاية نفسها قد اقام الكنيسة حارسةً ومعلّمةً للحقيقة كلّهـا، في الدين والآداب. فليطعها اذن

---

١) المجمع الفاتيكاني جلسة ٣ رأس ٢

المؤمنون وليُخضعوا لها عقولهم ونفوسهم ، حتى يُصانوا ويكونوا بمأمن من ضلال الفكر وفساد الاخلاق. وكي لا يحرموا ذواتهم المعونة، التي منَّ الله بها بعطف فائق السخاء، لا مندوحة لهم عن تأدية هذه الطاعة، لا للتحديدات التي تحدّدها الكنيسة تحديداً احتفالياً فحسب ، بل ايضاً ، مع مراعاة ما تجب مراعاته ، لسائر مراسيمها وقراراتها ، التي بها تُحرّم وتشجب بعض المزاعم ، لاعتبار انها خطرة او مفسدة [١]

ولذلك فليحذر المؤمنون المسيحيون ايضاً ، في ما يدور اليوم حول الزواج من المباحث ، من ان يثقوا ثقة مفرطة باحكامهم الخاصة ، او يدعوا حرية العقل البشري الكاذبة ، التي أُطلق عليها اسم « الاستقلال الذاتي » تستميلهم وتخدعهم . فان المسيحي ، الجدير بهذا الاسم ، لبعيدٌ كل البعد عن ان يتمادى متكبراً في الاعتماد على مداركه الى حدّ ان يأبى التسليم بغير ما اتصل هو نفسه الى معرفته بالبحث في كنه الامور ، أو أن يعتبر الكنيسة ، المنتدبة من الله لتعليم جميع الامم وتدبيرها، اقلّ ادراكاً للامور والظروف الاحدث عهداً ، او ايضاً ان يقتصر على ما ترسمه بما ذكرنا من تحديداتها الاحتفالية فلها دون سواها يُؤدي التصديق والطاعة ، كأنَّ الفطنة تُجيز الزعم انَّ سائر قراراتها يشوبها الضلال او انها غير مستندة استناداً كافياً الى الحقيقة والصلاح. بل بالعكس ان من ميزات كل مسيحي حقيقي، عالماً كان او أُمياً، أن ينقاد ، في كل ما يختصّ بالايمان والآداب ، لتدبير كنيسة الله المقدسة وارشادها ، بواسطة راعيها الاسمى ، الحبر الروماني ، الذي يُرشده سيدنا يسوع المسيح

— يجب ان تعلّم قواعد الزواج بغيرة —

وعليه ، اذ كانت شريعة الله ومقصده المرجع الواجب لكل الامور ، فكي يتمّ تجديد الزواج ، في كل مكان وزمان ، أصبح على جانب عظيم من الخطورة ان يُتقن تعليم المؤمنين ما يتعلّق بالزواج ، بالقول والكتابة ، لا مرّة واحدة وسطحيا ، بل مراراً عديدة وبطريقة متينة ، مع إيراد الادلّة الواضحة

١) طالع المجمع الفاتيكاني جلسة ٣ راس ٤ ومجلة الحق القانوني مادة ١٣٢٦

القوية ، حتى تتمكن هذه الحقائق من العقل ويتأثر لها القلب . وليعلم هؤلاء وليثابروا على تبصر عظم ما ابداه الله للجنس البشري من الحكمة والقداسة والجودة ، اذ رتب الزواج وحصنه بشرائع مقدسة ، ولا سيما اذ رفعه بنوع عجيب الى مقام سر يتدفق بواسطته ينبوع النعم الغزير جداً على الازواج المسيحيين ، ليتمكنوا من تتميم غاية الزواج السامية الشرف ، بالعفاف والامانة، لخيرهم وخلاصهم ، وكذلك لخير وخلاص ابنائهم والهيئة الاجتماعية والجنس البشري كافة

وحقا ، اذا كان اعداء الزواج المعاصرون ، يفرغون كنانة الجهد ، بخطبهم وكتاباتهم ، بمؤلفاتهم ونشراتهم ، وباساليب أخرى لا تحصى ، لاجل تضليل العقول وافساد القلوب وتحقير العفة الزواجية واطراء اقبح الرذائل كلها ، فكم يجدر بكم ، ايها الاخوة المحترمون ، الذين « اقامكم الروح القدس اساقفة لترعوا كنيسة الله التي اقتناها بدمه » [1] . ان تبذلوا جهدكم ، بذاتكم وبواسطة الكهنة الموكول امرهم اليكم ، وكذلك ايضاً بواسطة من تنتقون انتخابهم من العلمانيين المنتمين الى عصبة « العمل الكاثوليكي » التي كثيراً ما نشدناها ، واوصينا بها ، اولائك المنتدبين لمعاونة الوسالة الموكولة الى الرئاسة الكنسية المقدسة ، فتتذرعوا بكل ما لديكم من الوسائط لمقاومة الضلال بالحق ، والفحش الشائن ببهاء العفاف ، وعبودية الشهوات بحرية ابناء الله [2] ، وسهولة الطلاق الاثيمة بديمومة المحبة الصادقة في الزواج وصيانة سر الامانة الزوجية حتى الممات

وعن هذا يتأتى ان يرفع المؤمنون المسيحيون، من كل قلوبهم، آيات الشكر لله ، على كون وصيته تقيدهم وتجبرهم ، بشيء من القوة واللين معاً ، على ان يهربوا ابعد الهرب ، من كل تعبد وثني للجسد ومن العبودية الخسيسة للشهوة الدنسة، وكذلك أن ينفروا نفوراً شديداً ويبتعدوا بكل قواهم عن تلك المزاعم الاثيمة التي تنشر—لخزي البشرية والحط من كرامتها دون ريب—قولاً وكتابة،

---

١) اعمال ٢٠ : ٢٨

٢) طالع يوحنا ٨ : ٣٢ وما يلي ، وغلاطية ٥ : ١٣

تحت عنوان « الزواج الكامل » حتى في يومنا هذا . نعني بها تلك الاقاويل التي تعود نهائيًا الى جعل ذلك « الزواج الكامل » « والزواج الخلاعي » شيئًا واحدًا ، على ما قيل بحق وصواب

ان هذا التعليم الخلاصي في الزواج المسيحي وهذه القواعد الدينية المختصة به تبتعد ابتعادًا عظيمًا عن تلك النظريات الفيسيولوجية المتطرّفة ، التي يدعي في ايامنا هذه بعض المتبجّحين بانهم مصلحو الحياة الزوجية ، انهم يُفيدون بها المتزوجين ، فيكثرون الكلام في هذه الامور الفيسيولوجية التي الاجدر ان يقال فيها انها تعلّم فنّ ارتكاب الاثم بمهارة ، لا فضيلة العفاف في المعيشة

ومن ثمَّ ، ايها الاخوة المحترمون ، اننا بكل ارتياح نعدّ صادرًا منّا الكلام الذي وجّههُ سلفنا السعيد الذكر البابا لاون الثالث عشر ، برسالته العامة في الزواج المسيحي ، الى اساقفة العالم اجمع ، اذ قال : « على قدر ما تستطيعون من الجهد وعلى قدر ما تُمكّنكم سلطتكم ، اسعوا في ان يُحفظ ، لدى الشعوب الموكولة الى امانتكم ، كاملًا سالمًا من كل فساد ، التعليم الذي تركه المسيح الرب والرسل مفسّرو الارادة السماوية والذي حفظته الكنيسة الكاثوليكية بعناية تقويّة وما زالت على مدى الاجيال كلّها تأمر بحفظه »[1]

— اشتراك الزوجين في العمل مع النعمة الدرية —

بيد انه ، مهما سما اعتناء الكنيسة بالتعليم والتثقيف ، فهو وحده لا يكفي لاعادة التوفيق بين الزواج وشريعة الله ، فان المتزوّجين ، حتى اذا كانوا يعرفون حق المعرفة التعليم الخاص بالزواج المسيحي ، لا بدّ لهم علاوةً على ذلك ، من رغبةٍ وطيدة شديدة في حفظ شرائع الله وسنن الطبيعة في ما يختص بالزواج . وايّة كانت النظريات التي يبتغي البعض اقرارها ونشرها بالقول والكتابة ، فليصمّم المتزوجون في كل الاحوال على التمسك بهذا القصد المقدس الخطير : ان يريدوا بدون تردّد البتة الرضوخ لوصايا الله في كل ما يتعلّق بالزواج بتبادل عضد المحبة على الدوام ، وحفظ امانة العفاف ، وصيانة الوثاق ثابتًا بدون

١) الرسالة Arcanum ١٠ شباط ١٨٨٠

انفصام البتة ، والسهر الدائم على عدم استعمال الحقوق المكتسبة بالقران الا طبقاً لقواعد الدين المسيحي والاعتدال ، ولا سيما في اوائل زمن الزواج ، حتى اذا ما اقتضت الظروف فيما بعد ان يمسكوا نفوسهم ، يتمكن كلا القرينين من الامر بسهولةٍ اعظم اذ يكون قد اعتاده

ويساعدهم شديد المساعدة ، على عقد تلك الارادة الثابتة والتمسك بها والسير فعلاً بموجبها ، ان يتأملوا مراراً في حالتهم ويتذكروا تذكراً جدياً السر الذي اقتبلوه . فليذكروا بإدمان انهم ، حتى يقوموا بوظائف حالتهم ويحفظوا كرامتها ، قد تكرَّسوا بنوعٍ ما وتشدَّدت عزائمهم بسرٍ خاص له قوَّة فعَّالة ، وان كانت لا تطبع وَسماً ، فهي مع ذلك تستمرّ على الدوام . فليتفهَموا اذاً تلك الكلمات المملوءة، في الحقيقة، من التعزية الراهنة ، التي قالها الكردينال القديس روبرتوس بِلّارمينوس ، اذ ارتأى بعاطفة تقوية مع علماء لاهوتيين مبرّزين وكتب ما يلي : « يمكن اعتبار سرّ الزواج من وجهين : فالاول حينما يتمّ ، والآخر في حالة دوامه بعد ان يكون قد تمَّ . لانه سرٌّ يشبه الافخارستيا التي هي سرٌّ لا عندما تُتمَّم فحسبُ ، بل ايضاً طالما تدوم . فما دام الزوجان حيّين يظلّ قرانهما سراً في المسيح والكنيسة »[1]

لكنَّ نعمةَ هذا السر ، حتى تنال قوَّتها كلَّ مفعولها ، يجب ، كما نبهنا سابقاً ، ان يضاف اليها سعي الزوجين ، وهو يقوم بان ينصبَّا ، جهد المستطاع ، على تتميم واجباتها بنشاط واهتمام . فكما انه في النظام الطبيعي حتى تعطي القوى التي جعلها الله فيه ملء مفعولها ينبغي ان يستعملها البشر ويتعهدوها بعملهم ومهارتهم، واذا هم اهملوا ذلك لم يحصلوا منها على منفعة ، كذلك ايضاً قوى النعمة ، التي يفيضها السرّ في النفس وتستقرّ فيها ، يجب ان يستثمرها البشر بعملهم الخاص وجدّهم . فلا يُهملنَّ اذن المتزوجون نعمة السرّ التي فيهم[2] بل مهما تكلفوا من العناء فلينصرفوا الى التدقيق في حفظ واجباتهم ، فيشعروا بالاختبار ان القوّة ذاتها التي في تلك النعمة يزداد تأثيرها يوماً عن

---

١) القديس روبرتوس بلارمينوس في المجادلات مجلد ٣ في الزواج : المجادلة ٢ رأس ٦

٢) طالع ١ تيمو ٤ : ١٤

يوم . واذا ما أحسّوا باشتداد وطأة العناء الملازم حالتهم وعيشتهم ، فلا ينخذلوا ، بل فليعتبروا موجهاً اليهم بنوع مـا كلام القديس بولس الرسول ، الى تلميذه الحبيب تيموثاوس ، اذ كادت المتاعب والشدائد توهي عزيمته ، فكتب اليه عن سر الدرجة قائلاً : « أذكّرك ان تذكّي موهبة الله التي فيك بوضع يدي لان الله لم يعطنا روح التهيّب بل روح القوة والمحبة والاقتصاد »[١]

— الاستعداد الواجب للزواج —

لكن هذا كلّهُ ، ايها الاخوة المحترمون ، منوطٌ معظمه بمـا يترتب على المتزوجين من حسن الاستعداد للزواج سواء أكان هـذا الاستعداد بعيداً ام قريباً . اذ لا يمكن الانكار أن الأسّ الوطيد للزواج الهنيء واسباب الخراب للزواج التعِس تنشأ وتوضع في قلوب الفتيان والفتيـات منذ زمن الحداثة والشبوبية . لان الذين كانوا قبـل ان يتزوجوا لا يسعون الا وراء ما يتعلق بشخصيتهم ومصالحهم الخاصة ويستسلمون الى شهواتهم ، يُخشى عليهم ان يبقوا في حالة الزواج على ما كانوا عليه قبلها ، وكذلك ان يضطرّوا في آخر الامر الى ان يحصدوا ما يكونون قد زرعوا[٢] اعني ان يكون نصيبهم بين جدران بيوتهم الحزن والبكاء والازدراء المتبـادل والنزاع والاختلافات والملل من الحياة المشتركة . ويُخشى ايضاً ، وثمّة الويل الاعظم ، ان يجدوا انفسهم مع ما بهم من الشهوات الجامحة

اذن فليقبل الخطيبان على اعتناق الحالة الزوجية بنيّة صالحة واستعداد حسن ، حتى يستطيعا ان يتعاونا تعاوناً صادقاً على احتمال مصائب الحياة ، واكثر من ذلك جدّاً على تحقيق خلاصهما الابدي وتثقيف الانسان الباطني ، على مثال ملء المسيح[٣] . ويساعد ايضاً على تلك الغاية ان يكون الوالدون ، في الحقيقة ، لاولادهم الاحباء كما اراد الله ان يكونوا لهم ، بمعنى ان الاب يكون أباً حقاً والأمُّ حقاً اماً ، فيُصبح المسكن العائلي لبنيهما ، بحبهما وحنانهما وعنايتهما

---

١) ٢ تيمو ١ : ٦ — ٧
٢) طالع غلاطية ٦ : ٩
٣) طالع افس ٤ : ١٣

المتواصلة ، حتى في حالة البؤس المدقع وفي وسط وادي الدموع هـذا ، مثل أثر لذاك الفردوس النعيم الذي اسكن فيـه خالقُ الجنس البشري ابوينـا الاولين . وينتج عن ذلك ايضاً انهما يتمكنان بسهولة اعظم من ان يثقفا اولادهما ويجعلاهم رجالًا كاملين ومسيحيين كاملين ويُشرّباهم روح الكنيسة الكاثوليكية الصحيح ويبثا في افئدتهم نحو الوطن ذاك الحب النبيـل الذي تقتضيه منا عاطفة البرّ ومعرفة الجميل

فمن الواجب اذن على الذين آن لهم ان يفكروا في عقـد الزواج المقدس يوماً ما، وايضاً على الذين يُعنون بتثقيف الشبيبة الكاثوليكية، ان يهتموا لهذه الامور اهتماماً عظيماً، يحدو بهم الى ان يُمهّدوا سبل الخير ويسدّوا ابواب الشرّ ويجدّدوا ذكر ما نبهنا اليه برسالتنا العامة في التربية حيث قلنا : « اذن منذ نعومة الاظفار يجب ان تُكبح اميال الارادة ان كانت شريرة وان تُنشَّط ان كانت صالحة ، ويجب ان يُعنى بنوع خاص باذهان الصغار كي تُشرَّب التعاليم المنزلة من الله ، وبقلوبهم كي تنتعش بأمداد النعمة الالهيـة ، التي بدونها لا يتسنى لاحـد ان يتغلب على شهواته ولا للكنيسة ان تبلّغ عمل التهذيب والتثقيف الى التمام والكمال ، وهي التي جهّزها المسيح بتعاليمه السماوية واسراره الالهية لتكون لكل البشر معلّمةً ذات تعليم فعال [1]

اما الاستعداد القريب للزواج الصالح فيقوم خصوصاً بالاجتهاد في اختيار الزوج، اذ عليه يتوقف كثيراً ان يكون مستقبل الزواج سعيداً او غير سعيد. فان احد الزوجين يمكن ان يكون منه للآخر اما عضد عظيم للحياة المسيحية في حالة الزواج واما خطر عليها وعائق لها . فكي لا يضطر طالبو الزواج الى التأسف طيـلة حياتهم من عواقب عدم الروّية في الانتخاب ، عليهم ان يعمدوا الى التبصّر مليا قبل اختيار الشخص الذي سيقيَّدون من بعد بالعيشة معه على الدوام. وليكن اول ما يتجه اليه فكرهم في عمل التبصّر هذا واجباتهم نحو الله وديانة المسيح الحقيقية . ثم لينظروا الى ما يقتضيه خيرهم الخاص وخير الخطيب الآخر وخير البنين الذين سيُرزقونهم، وكذلك خير الجماعة البشرية والمدنية التي تصدر

---

١) رسالة Divini illius ٣١ ك ١ ١٩٢٩

عن الزواج كينبوعها . وليُعنَوا بطلب العون الالهي ليكون اختيارهم منطبقاً على قواعد الفطنة المسيحية ، غير مدفوعين بثورة الشهوة الجامحة العمياء ، ولا برغبة ربح المال وحدها او بدافعٍ آخر اقلّ نبلاً ، بل بعامل المحبة الحقة القويمة والميل المخلص نحو من سيكون قرين العمر . ثم ليتوخوا في الزواج الغايات التي من اجلها اقامه الله . واخيراً لا يهملوا الطلب الى والديهم ان يُدلوا اليهم ، في شأن انتخاب الزوج ، بما تملي عليهم الفطنة من النصح ، وليُحلّوه محلّه من الاعتبار حتى اذا ما تذرَّعوا بما يفوقونهم بهِ نضجاً من معرفة الامور وخبرتها ، تلافوا ما ينشأ من الوبال عن الضلال في هذا الموضوع ، وغنموا ، بينا يتأهبون للانخراط في سلك الزواج، قسطاً اوفر من البركة الالهية المعلّقة على الوصية الرابعة : « اكرم اباك وامك ، تلك اولى وصايا الوَعد ، لكي تصيب خيراً وتطول ايامك على الارض » .[1]

— العقبات الاقتصادية الواجب التغلّب عليها —

وحيث لا يندر ان تقوم في سبيل حفظ وصايا الله تماماً وصلاح الزواج صعوبات خطيرة ، تنشأ عن كون المتزوّجين يَبهظهم ثقل المصاعب العيلية وشدة الفقر المدقع ، وجب استدراك حاجاتهم بانجع الطرق وافضلها

فاول ما ينبغي ان يُبذَل كل الجهد في سبيله هو ما قد سبق وقرّره بحكمة فائقة سلفنا لاون الثالث عشر[2] أن تُرتّب في الجماعة المدنية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على وجهٍ يمكّن كل ربّ عيلة من ان يستحق ويربح ما هو لازم لقوته وقوت زوجته وابنائه حسب مقامهم والمكان الذي هم فيه ، « لان العامل مستحق أجرته »[3] . ومن الظلم الفادح ان يُحرم هذه الأجرة او ان تُجعل اقلّ مما يستحق ، والاسفار المقدسة تعدّ هـذا الظلم من اجسم الخطايا[4] . ولا يجوز خفض الأجور الى حدٍ انها تصبح في ظروف الاحوال غير كافية لاعالة العيلة

---

١) افسس ٦ : ٢ – ٣ وطالع سفر الخروج ٢٠ : ١٢

٢) رسالة Rerum novarum ١٥ ايار ١٨٩١

٣) لوقا ١٠ : ٧

٤) طالع تثنية الاشتراع ٢٤ : ١٤ و١٥

على انه ينبغي الاعتناء بان يجتهد المتزوجون انفسهم ايضاً ، وذلك قبل ان ينخرطوا في سلك الزواج بمدة طويلة ، في استدراك ما سيلاقونه من مصاعب الحياة ومقتضياتها ، او قلما يكون في تخفيفه ، وان يدرسوا على اصحاب الخبرة كيف يمكنهم تحقيق ذلك بطريقة فعالة ومستقيمة معاً . ومما يجب ايضاً صرف العناية اليه ، اذ ما تعذّر على المتزوّجين القيام وحدهم بأود انفسهم ، ان يعمدوا ، لسدّ احتياجات الحياة ، الى الاشتراك في العمل مع من هم من طبقتهم وانشاء الجمعيات الخصوصية والعمومية[1]

وعندما لا يمكن ما ذكرناه ان يكفي العائلة ما يوازي نفقاتها ، ولا سيما اذا كانت اكثر عدداً او اقلّ اقتداراً ، فاذ ذاك تقضي حتماً محبة القريب المسيحية ، ان تُعوّض صدقات المسيحيين اهل البؤس مما يَعُوزهم ، ولا سيما أن يقوم الاغنياء باسعاف من هم ارقّ حالة ، وان لا ينفقوا ما يفضل عنهم من الخيرات في ما لا فائدة منه او يبذرقوه بذرقةً ، بل فليخصصوه بحفظ حياة وصحة اولئك الذين تنقصهم الاشياء الضرورية نفسها: ان الذين يحسنون الى المسيح في شخص الفقير مما لهم ، سينالون من الرب يوم يأتي ليدين العالم جزاء جزيلاً جداً ، اما الذين يصنعون بعكس ذلك فانهم ينالون عقابهم[2] . فان الرسول لم ينبهنا عبثاً اذ قال : « من كانت له المعيشة العالمية ، ورأى اخاه في فاقة فحبس عنه احشاءه ، فكيف تحلّ محبة الله فيه »[3]. واذا كانت المساعدات الخصوصية لا تكفي ، فعلى السلطة العامّة ان تقوم بما يعجز عنه الافراد ، ولا سيما في امرٍ له من خطورة الاهمية للخير العام على قدر ما هي للعيال والمتزوّجين حالة لائقة بكرامة الانسان . فانه اذا لم يكن للعيال ، ولا سيما العديدة الاولاد ، مساكن مستوفية الشروط ، واذا تعذّر على الرجل ان يجد عملاً يحصل منه على عيشه ، واذا كانت لوازم البيت اليومية لا يمكن ان تُشترى الّا باسعارٍ فاحشة ، واذا ألجأت الضرورة والفاقة امّ العائلة نفسها ، مع ما في الامر من الضرر الجسيم للاحوال البيتية ، الى ان تتحمّل عبء الشغل

[1] طالع رسالة Rerum novarum ١٥ ايار ١٨٩١

[2] متى ٢٥ : ٣٤ وما يلي [3] ١ يوحنا ٣ : ١٧

لتربح شيئاً من المال ، واذا كانت تلك الأمّ ، بينما تُعاني آلام الولادة العاديّة وغير العـاديّة ، ينقصها المأكول المناسب والادوية ومعالجة طبيب ماهر وما اشبه ، فما من احدٍ لا يرى ، اذا ما خارت قوى الزوجين ، كم يصبح صعباً عليهما ان يعيشا عيشةً عيلية ويحفظا وصايا الله . وعدا ذلك كم يمكن ان ينشأ من الخطر على الامن العـام وسلامة المجتمع المدني عينه وحياته ، اذا ما بلغ اليأس بمثـل اولئك الناس الى درجةٍ تجعلهم ، عندما لا يرون لديهم شيئاً يخشون ان يُـنزَع منهم ، يجرؤون على الطمع بخيراتٍ طائلة قد يغنمونها من اضطرابات تحلّ بالبلاد وتشوّش كل شيء.

ومن ثم لا يستطيع مستلمو زمام الاحكام والمصلحة العمومية ان يصرفوا النظر عن مثل تلك الاحتياجات التي يكون فيها المتزوجون والعيال دون ان يُلحقوا ضرراً باهظاً بالمجتمع المدني والمصلحة العامة . فليعنَوا اذاً، في الشرائع التي يسنّونها واللوائح التي ينظمونها للنفقات العامة، بامر العيال البائسة وتخفيف وطأة الفاقة عنها ، بحيث يعتدون هذه العناية من اهم واجبات سلطتهم

ومن هـذا القبيل لا نتمالك من الاسف لملاحظتنا امراً لا يندر وقوعه في الاونة الحاضرة ، بعكس ما يقتضيه الانصـاف من الترتيب ، وهو أنّ غير الشرعيين من الامهـات والاولاد (وان كانوا هم ايضاً ممن يجب مساعدتهم ، منعاً لشرور اعظم) يُسهَل كثيراً لهم الاسعاف سريعاً وافراً ، بينما مَن كان منهم شرعياً إمّا تمنع عنه المساعدة وإمّا تُقدَّم له بتقتيرٍ شديد كأنها تُنزع نزعاً وبالرغم ممن يقوم بها

— تعاون الكنيسة والحكومة —

على ان السلطة العامـة ، ايها الاخوة المحترمون ، يهمّها كثيراً ان يكون الزواج والعائلة على حالة حسنة من الترتيب ، لا من حيث المصـالح الزمنية فحسب ، بل ايضاً من حيث الخيرات التي يُقال لهـا روحية بحصر المعنى : اي ان تُسنّ وتُحفظ بتدقيق شرائع عادلة تختصّ بالامانة في العفاف وبتبادل العون بين الزوجين ، لانه ، كما يشهد التاريخ ، لا تُصان ولا تثبت سلامة البـلاد

وسعادة سكانها الزمنية حيث يتقوّض الأس الذي يرتكزان عليه ، اي نظام الاداب السديد ، وحيث ينضب ، بذنب السكان ، الينبوع الذي تصدر منه الهيئة الاجتماعية اعني الزواج والعيلة

والحال ان النظام الادبي لا يكفي لصيانته ما بيد السلطة المدنية من الذرائع الخارجية والعقوبات ، ولا دعوة الناس الى التفكر بجمال الفضيلة وضرورتها، بل لا بدّ ان تشترك في العمل السلطة الدينية التي تُنير الذهن بنور الحقيقة وتُرشد الارادة وتُثبّت الضعف البشري بمعونات النعمة الالهية ، وهذه السلطة انما هي الكنيسة التي انشأها المسيح الرب وحدها . من اجل هذا ، نحرّض بالرب تحريضاً شديداً جميع القابضين على اعنة السلطة المدنية العليا ان ينشئوا ويوطدوا عهود الاتفاقات والعلاقات الولائية مع كنيسة المسيح ، حتى اذا اشتركت السلطتان في المساعي والجهود ، يُقصى عن الكنيسة وعن الهيئة المدنية نفسها ما يتهدّدها من الاضرار الفظيعة الناشئة عن الحريات المتهتكة المنقضّة على الزواج والعائلة

لانّ الشرائع المدنية تستطيع ان تساعد الكنيسة اعظم المساعدة في هذه المهمة الخطيرة ، اذا كانت، في ما تفرضه ، تراعي مراسيم الشريعة الالهية والكنسية وتنصُّ العقوبات بحق من يخالفها. لان من الناس مَن ، اذا حلّت الشرائع المدنية امرًا او لم تنهَ عنه تحت طائلة العقاب الاكيد ، يتوهمون انه مباحٌ لهم بموجب الشرع الادبي او يأتونه فعلًا ، بالرغم من نخز الضمير ، لانهم لا يخافون الله ولا يجدون في شرائع البشر شيئاً يخشونه . ولذلك لا يندر ان يكونوا سبب خراب لانفسهم ولاناس عديدين غيرهم

هذا ولا يتأتى عن هذا الاشتراك في العمل شيء من الخطر على حقوق السلطة المدنية او من انتقاصها . فان كلّ مظنة او خوف من هذا القبيل فارغ باطل. وهذا ما قد سبق لاون الثالث عشر واوضحه بكل جلاء حيث قال : ما من احد يشك ان منشئ الكنيسة يسوع المسيح قد شاء ان تكون السلطة الروحية متميزة عن السلطة المدنية وان تكونَ كل واحدة منهما حُرَّة مستقلة في القيام باعمالها الخاصة، ولكن بزيادة ما يلي، وهو مفيد لكلتيهما ويهم جميع

البشر ، اي ان يسود بينهما الاتحاد والاتفاق الودي . فاذا ما كان بين سلطة الكنيسة المقدّسة والسلطة المدنية وفق وولاء ، نجم لا محالة عن ذلك قسط عظيم من الفائدة للاثنتين ، فالواحدة يتسع نطاق هيبتها ، وما دام المبدأ الديني دليلها، فلن يكون حكمها الّا عادلاً . واما الاخرى فتحرز صيانة وحمايةً لخير المؤمنين العام »[1]

ولكي نورد عن ذلك مثلاً حديثاً جلياً ، نقول انه انما بمقتضى النظام القويم والمطابقة لسنة المسيح ، قد تمَّ في المعاهدة الشهيرة المبرمة باليمن بين الكرسي الرسولي ومملكة ايطالية، اتفاقٌ سلمي وعمل ودي ، حتى في ما يتعلق بالزواج، وذلك على مـا كان يليق بتاريخ الأُمة الايطالية المجيد وتقاليدها المقدسة العريقة في القِدَم . وفعلاً قد جاء في المواثيق اللاترانية قرارات هذه نصها : « لما كانت الحكومة الايطالية ترغب في ان تعيد الى وضعيّة الزواج ، الذي هو اساس العائلة ، تلك الكرامة التي تنطبق على تقاليد شعبها ، فانها تعترف بالمفاعيل المدنية لسرّ الزيجة الذي تجري عليه احكام الحق القانوني »[2] . وقد أُضيفت الى هذه القاعدة الاساسية المواد التي تمَّ في ما بعد اتفاق الفريقين عليها

وهذا مما يمكن الجميع ان يتخذوه مثلاً وبرهاناً ، حتى في ايامنا هـذه (التي ، يا للاسف ! قد راجت فيها كثيراً الدعوة الى فصل السلطة المدنية اتمّ الفصل عن الكنيسة بل عن كل ديانة) على ان كلاً من السلطتين الساميتين تستطيع بدون ادنى ضرر يلحق بحقوق احداهما وبسلطتها العليـا ، ان تتحد بالاخرى وتشترك معها ، بالاتفاق المتبادل ، وبميثاق وديّ ، للسعي وراء خـير الهيئـة الاجتماعية العام . وانه يمكن كلا السلطتين ان تعنيا بالزواج عنـايةً مشتركة ، تدفع بعيداً عن الزيجات الاخطار الوبيلة التي تتهددها، بل الخراب الذي اضحى يهاجمها

---

١) رسالة Arcanum ١٠ شباط ١٨٨٠

٢) معاهدة لاتران مادة ٣٤ في مجلة Acta Apost. Sed. ١٩٢٩ صفحة ٢٩٠

— نصائح الاب الاقدس وصلاته —

كل هذه الامور ، ايها الاخوة المحترمون ، التي دفعنا واجب العناية الرعائية الى تدقيق النظر فيها معكم ، نرغب اليكم في ان تفرغوا وسعكم حسب قاعدة الفطنة المسيحية في إذاعتها وإيضاحها لجميع الابـناء الاعزاء ، الموكولة شؤونهم رأساً الى اهتمامكم ، وهم كلهم من عائلة المسيح العظيمة ، لكي يعرف الجميع معرفة تامـة التعليم الصحيح في الزواج ، ويحترسوا كلَّ الاحتراس من الاخطار التي يُعدّها لهم مروّجو الاضاليل ، ولا سيما كي « ينكروا النفاق والشهوات العالميـة ، فيحيوا في الدهر الحاضر على مقتضى التعقُّل والعدل والتقوى ، منتظرين الرجاء السعيد ، وتجلّي مجد الهنا العظيم ومخلصنا يسوع المسيح »[١]

فليتنازل الله الآب ضابط الكل « الذي منه تسمّى كل ابوّة في السماوات وعلى الارض »[٢] الذي يقوّي الضعفاء ، ويُنعش الروح في السقماء والجبناء ، والمسيح الرب الفادي « منشئ الاسرار المكرّمة ومُكمّلها »[٣] الذي شاء فجعل الزواج صورةً سرية لاتحاده الذي لا يوصف بالكنيسة . والروح القدس ، الـه المحبة ، نور القلوب وقوة الارواح ، ويجعل كل ما بسطناه برسالتنا هـذه عن سرّ الزواج المقدّس وعن عجيب شريعـة الله ومشيئته في شأنه ، وعن الاضاليل والاخطار المحدقة به ، وعن الادوية التي تمكّن من تـلافيها ، مما يدركه الجميع عقلاً ، ويسرعون الى اقتباله طوعاً ، ويضعونه بنعمة الله موضع العمل ، حتى يتجدّد بذلك في الزيجـات المسيحية ازدهار الخصب المكرّس لله ونموّه ، والامانة التي لا عيب فيها ، والثبات الذي لا يتزعزع ، وقداسة السرّ وتمام النعم

وكيما يتعطف الله ، مبدع النعم كلها ، الذي من لدنه كل « ارادة وعمل »[٤]

---

١) طيطس ٢ : ١٢ و١٣

٢) افسس ٣ : ١٥

٣) المجمع التريدنتيني جلسة ٢٤

٤) فيلبي ٢ : ١٣

فيحقق تلك الاماني ويمنّ باستجابة ملتمسنا حسب جودته وقدرته الضابطة الكل،
وبينما نرفع تضرعاتنا الى عرش رحمته بكل حرارة وتواضع، نمنحكم بكل حب
ايها الاخوة المحترمون ، انتم ورهط الاكليرس والشعب المسلَّم الى عنايتكم
الساهرة ، البركة الرسولية ، عربوناً لفيض بركات ذلك الاله الكلي القدرة

أعطي في رومية بالقرب من القديس بطرس في اليوم الحادي والثلاثين من
شهر كانون الاول سنة ١٩٣٠ وهي التاسعة لحبريتنا

البابا بيوس الحادي عشر



